

اليها بنفسه ولم يسد مدخله وان صيدوا فيهما وامكن اخذه
 بلا حيلة صح (ولا بيع الحمل او النتاج واللبن في الضرع) وكذا
 اللؤلؤ في الصدف والصوف على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف
 فيهما (ولا بيع اللحم في الشاة وضربة القانص وجذع في سقف
 وذراع من ثوب وان ذكر قطعه فلو قلع الجذع او قطع الذراع
 وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا) ولا المزبنة وهي بيع الثمر على النخل
 بتمر مجذوز مثل كيله خرصا (والمحاولة وهي بيع البر في سنبله
 ببر مثل كيله خرصا) ولا البيع باللامسة والمناينة والقاء الحجر
 بان يتساوما سلعة فيلزم البيع اولسهما المشتري او وضع عليها
 حجرا او نبذها اليه البايع (ولا بيع ثوب من ثوبين الا بشرط
 ان يأخذ ايهما شاء) ولا بيع المراعى ولا اجارتها ولا النخل
 بلا كوارات خلافا لمحمد لبيع دود القز ويضه وعند ابي يوسف
 ويجوز في الدود اذا كان مع القز وفي البيض عنه قولان وعند محمد
 يجوز بيعهما مطلقا وهو المختار (ولا بيع الا بق الا ممن يزعم انه
 عنده فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صحيحا وقبل ينقلب) ولا لبن
 امرأة ولو بعد حلب وعند ابي يوسف يصح في لبن الامه (ولا
 شعر الخنزير ولا يباح الانتفاع به الخرز ضرورة وبفسد الماء
 القليل عند ابي يوسف لا عند محمد) ولا بيع شعر الا آدمى ولا
 الانتفاع به ولا بشئ من اجزائه (ولا بيع جلود الميتة قبل الدباغ
 ويجوز بعده وينتفع به) وبيع عظمها وينتفع به (وكذا عصبها
 وقرنها وصوفها وشعرها ووبرها) وكذا عظم الفيل
 خلافا لمحمد (ولا يجوز بيع علوس سقط ولا المسيل ولا هبته وصح
 في الطريق) ولا بيع شخص على انه امة فاذا هو عبد (ولو باع
 كبشا فاذا هو نجة صح وتخبر ولا شراء ما باع باقل مما باع قبل
 نقدا الثمن) وكذا شراؤه مع غيره بثمنه الاول قبل نقده ويصح

في الغير بمحضته (ولا شراء زيت على ان يزنه بظرفه ويطرح
 عنه لكل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الظرف
 يصح) وان اختلفا في الظرف وقدره فالقول للمشتري (ولو امر
 مسلم ذميا ببيع نجر او شرائها صح خلافا لهما) وكذا لو امر
 المحرم غيره ببيع صيده (ولو شري كافر عبدا مسلما او صحفيا صح
 ويجبر على اخراجهما من ملكه) والبيع بشرط يقتضيه العقد
 صحيح كشرط الملك للمشتري (وكذا بشرط لا يقتضيه ولا نفع
 فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة) (ولو بشرط لا يقتضيه
 العقد وفيه نفع لاحد العاقلين او المبيع يستحق فهو فاسد كبيع
 عبد على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكتبه او امة على ان يستولدها
) فلو اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن وعندهما
 لا يعود فتلزم القيمة (وكشرط ان يستخدم البائع شهرا او يسكنها
 او لا يسلمها الى رأس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدي
 له هدية او يقطع البائع الثوب ويخيطه قباء او قبصا او يخذ
 والنعل او يشركه ويصح في النعل استحسانا) (ولا يجوز بيع امة
 لاجلها) (ولا البيع الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر
 اليهود ان لم يعلم العاقدان ذلك) (ولا البيع الى الحصاد والدياس
 والقطاف والجزاز وقدم الحاج) (وتصح الكفالة الى هذه
 الاوقات فان سقط الاجل قبل حلوله صح) (وكذا لو باع مطلقا
 ثم اجل الى هذه الاوقات) (ومن باع نصيبه من دار يجوز ان علمه
 المتعاقدان خلافا لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد
 * فصل * فيض المشتري المبيع يباع باطلا باذن بايعه
 لا يملكه وهو امانة في يده عند البعض ومضمون عند البعض (وقيل
 الاول قول الامام والثاني قول لهما آخذا من الاختلاف فيما لو
 بيع مدبر اوام ولد فسات في يد مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا

مطلب

لهما (وقبض المبيع يباع فاسدا باذن بايعه صريحاً او دلالة
 كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه ولزمه
 لهلاكه مثله حقيقة او معنى كالقيمة في القيمي (ولكل منهما الفسخ
 قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري اذا كان الفساد
 في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين (وان كان لشرط زائد
 كشرط ان يهدي له هدية (فكذا قبل القبض واما بعده
 فالفسخ لمن له الشرط لامن عليه الشرط (ولا يأخذه البايع حتى
 رد ثمنه فان مات البايع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه
 وطاب للبائع ربح ثمنه بعد التقابض لا للمشتري ربح مبيعته
 فيتصدق به كما طاب ربح مال ادعاه فقضى ثم تصادقا على
 عدمه فرد بعد ما ربح فيه المدعى (فان باع المشتري ما شراه
 شراء فاسدا صح (وكذا لو اعتقه او وهبه وسلمه وسقط حق
 الفسخ وعليه قيمته (ولو بنى في دار اشتراها فاسدا او غرس فعليه
 قيمتها (وقالوا ينقض البناء والغرس ويرد (وشك ابو يوسف
 في روايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد (وكره النجاش
 والسوم على سوم غيره اذا رضى بثن وتلقى الجلب المضربا هل
 البلد (وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط (والبيع
 عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وصح البيع في الجميع (ومن ملك
 مملوكين صغيرين او كبيرا وصغيرا احدهما ذورحم محرم من
 الآخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق (ويصح البيع
 خلافا لابن يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع في اخرى
 (فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق * باب الاقالة *

مطلب الاقالة

تصح بلفظين احدهما مستقبل خلافا لمحمد وتتوقف على القبول
 في المجلس كالبيع (وهي بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا
 وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسحا بطلت

(وعند ابي يوسف بيع فان تعذر ففسخ فان تعذر بطلت
وعند محمد فسخ فان تعذرت فبيع فان تعذر بطلت (وقبل
القبض فسخ في النقلي وغيره وعند ابي يوسف في العقار بيع
(فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلاف الجنس بطل
الشرط ولزم الثمن الاول) وعندهما يصح الشرط لو بعد القبض
وتجعل يبع (وان شرط اقل من غير تعيب لزم الاول ايضا) وعند
ابي يوسف تجعل يبع او يصح الشرط (وان تعيب صح الشرط اتفاقا
ولا يصح بعد ولادة المبيعة خلافا لهما) ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك
المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره **باب المراجعة والتولية**
(المراجعة بيع ما شراه بما شراه به وزيادة والتولية يبعه به بلا زيادة
ولا نقص) والوضيعة يبعه بانقص منه ولا يصح ذلك ما لم يكن
الثمن الاول مثليا او في ملك من يريد الشراء والربح معلوما
(ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القصار والصبيغ والطاراز
والقتل والحمل وسوق الغنم والسمسار لكن يقول قام على بكذا
لا شريته) ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والتطبيب والمعلم وبين
الحفظ (فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة خير في اخذه
بكل ثمنه او تركه) وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة
وعند ابي يوسف يحط فيهما قدر الخيانة مع حصتها من الربح
في المراجعة) وعند محمد بخير فيهما (فلو هلك قبل الرد او امتنع
الفسخ لزم كل الثمن اتفاقا) ومن شري شيئا بعشرة فباعه
بخمسة عشرة ثم شراه ثانيا بعشرة يراجح على خمسة) وان شراه
ثانيا بخمسة لا يراجح وعندهما على الثمن الاخير مطلقا (وان اشترى
مأذون مديون بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر او بالعكس
يراجح على عشرة) والمضارب بالنصف لو اشترى بعشرة وباع
من رب المال بخمسة عشر يراجح رب المال على اثني عشر

مطلب
المراجعة والتولية

ونصف و يراج بلا بيان او اعورت المبيعة او وطئت وهي ثيب
او اصاب الثوب قرض فأر او حرق نار (وان فقت عينها او طئت
وهي بكر او تكسر الثوب من طيد ونشره لزم البيان وان اشترى
بثمنه وراج بلا بيان خير المشتري فان اتلفه ثم علم لزم كل ثمنه
وكذا التولية (ولو اشترى ثوبين صفقة كلا بخمسة كره بيع احدهما
مرابحة بخمسة بلا بيان (ومن ولى بما قام عليه ولم يعلم مشتريه
قدره فسد وان علمه في المجلس خيره * فصل * لا يصح
بيع المنقول قبل قبضه ويصح في العقار خلافا لمحمد ومن اشترى
كيليا كيلا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله (وكفى كيل البائع
بعد العقد بحضرته هو الصحيح ومثله الوزني والعددي لا المذروع
(وصح التصرف في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه
حال قيام المبيع لا بعد هلاكه (وكذا الزيادة في المبيع ويتعلق
الاستحقاق بكل ذلك فيراج وتولى على الكل ان زيد وعلى ما بقي
ان حط والشفيع يأخذ بالاقبل في الفصلين (ومن قال بع عبدك
من زيد بالالف على اني ضامن كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف
من زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء
عليه (وكل دين اجل باجل معلوم صح تأجيله الا القرض
الا في الوصية ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش كهبوب
الريح و يصح في المتقارب كالخصاد ونحوه * باب الربوا *
هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد العاقلين في معاوضة مال
بمال وعلمته القدر والجنس (فحرم بيع الكبلى او الوزني بجنسه
متفاضلا او نسيئة واوغيره طعوم كالجص والحديد وحل متماثلا
مع التقابض او متفاضلا غير معين كحفنة بحفنتين وبيضة ببيضتين
وتمرة بتمرتين (فان وجد الوصفان حرم الفضل والنساء وان عدما
حلا (وان وجد احدهما فقط حل التفاضل لا النساء (فلا يصح

مطلب

مطلب الربوا

في فضل البائع
في الفضل لا

سلم هروى فى هروى ولا بر فى شعير و شرط التعيين والتقابض
 فى الصرف والتعيين فقط فى غيره (وما نص على تحريم الربوا فيه
 كيلا فهو كيلى ابا كالبر والشعير والتمر والملح) (او على تحريمه وزنا
 فهو وزنى ابا كالذهب والفضة ولو تعورف بخلافه وما لانص
 فيه حل على العرف كغير الستة المذكورة) (فلا يجوز بيع البر بالبر
 متاثلا وزنا ولا الذهب بالذهب متاثلا كيلا) (وجاز بيع فلس
 معين بفلسين معينين خلافا لمحمد) (ويجوز بيع الكر باس بالقطن
 وبيع اللحم بالحيوان) (وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان جنسه حتى
 يكون اللحم اكثر مما فى الحيوان من اللحم) (ويجوز بيع الدقيق متاثلا
 كيلا لا بالسويق اصلا خلافا لهما) (ويجوز بيع الرطب بالرطب
 متاثلا وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متاثلا خلافا لهما
) (وكذا بيع البررطبا او مبلولا بمثله او باليابس والتمر او الزبيب
 منقعين بمثلهما منساويا خلافا لمحمد) (ويجوز بيع لحم حيوان
 بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن) (والجاموس مع البقر
 جنس واحد) (وكذا المعز مع الضأن والبخت مع العراب
) (ويجوز بيع خل العنب بنخل الدقل متفاضلا وكذا شحم البطن
 بالالية او باللحم والخبز بالبر او الدقيق او السويق وان كان
 احدهما نسيئة به يفتى ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه الربوا الا
 منساويا وكذا البسر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق او بالسويق
 او بالبخالة مطلقا) (ولا بيع الزيتون بالزيت او السمسم بالشيرج
 حتى يكون الزيت والشيرج اكثر من مافى الزيتون والسمسم لتكون
 الزيادة بالتجير ولا يستقرض الخبر اصلا) (وعند ابى يوسف يجوز
 وزنا وبه يفتى وعند محمد يجوز عددا ايضا) (ولا ربوا بين السيد وعبد
 والمسلم والحربى فى دار الحرب) * باب الحقوق والاستحقاق *
 بدخل العلو والكنف فى بيع الدار لا الظلة الا بدكر كل حق

مطلب الحقوق
والاستحقاق

مطلب البيئته

هو لها او بمرافقتها او بكل حق قليل وكثير هو فيها او منها
 (وعندهما تدخل ان كان مفتوحها في الدار ولا يدخل العلو
 في شراء منزل الا بدكر نحو كل حق ولا في شراء بيت وان ذكر
 كل حق ولا الطريق والمسيل والشرب الا بدكر نحو كل حق
 وتدخل في الاجارة بدون ذكر * فصل * البيئته حجة
 متعددة والاقرار حجة قاصرة والتناقض يمنع دعوى الملك
 الحرية والطلاق والنسب فلو ولدت امة مبيعة فاستحققت بيئته
 تبعها ولدها ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل يكفي القضاء بالام
 وان اقر بها الرجل يتبعها وان قال شخص لا آخر اشترى فانا عبد
 فاشتراه فاذا هو حر فان كان البايع حاضرا او مكانه معلوم لا يضمن
 الا امر والاضمن ورجع على البايع اذا حضر (وان قال ارتبني
 فلا ضمان اصلا) ومن ادعى حقا مجهولا في دار فصوص على شيء
 فاستحق بعضها فلا رجوع عليه (ولو استحق كلها رد كل العوض
 وفهم منه صحة الصلح عن المجهول) ولو كان ادعى كلها رد
 حصة ما يستحق ولو بعضا (ولمن باع فضولي ملكه ان يفسخه
 وله ان يجيزه بشرط بقاء العاقدين والمعقود عليه والمالك الاول
 وكذلك بقاء الثمن ان كان عرضا واذا اجاز فالثمن العرض
 ملك للفضولي وعليه مثل المبيع او مثليا والافقيته وغير الارض
 ملك للمجيز امانة في يد للفضولي (ولو للفضولي ان يفسخ قبل
 اجازة المالك) وصح اعتاق المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع
 خلافا لمحمد (ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز
 فارشه له ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه) ومن اشترى عبدا
 من غير سيده ثم اقام بيئته على اقرار البايع او السيد بعدم الامر
 واراد رده لا تقبل (ولو اقر البايع بذلك عند القاضي فله رده
 ولو اشترى دارا من فضولي وادخلها في بناء فلا ضمان على

الفضولي خلافا لمحمد * باب السلم * هو بيع آجل بعاجل وبصح
 فيما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا في غيره فيصح في المكمل
 والموزون سوى النقدين وفي العددي المتقارب كالجوز والبيض
 عددا وكيلا (وكذا في الفلوس خلافا لمحمد) وفي اللبن والآجر
 إذا سمى ملين معلوم (وفي المذروع كالثوب أن بين طوله وعرضه
 ورقته) وفي السمك المليح وزنا ونوعا معلومين (وكذا
 الطري في حينه فقط) ولا يجوز فيهما عددا (ولا في الحيوان
 وأطرافه ولا في جلوده عددا) ولا في الحطب خزما والرطب جزا
 (ولا في الجوهر والحرز ولا في اللحم طريا) (وقالا يصح إذا وصف
 موضع معلوم منه بصفة معلومة) ولا يجوز السلم بكيل أو ذراع
 معين لا يدري قدره ولا في طعام قرية أو ثمر نخلة معينة ولا فيما
 لا يبقى من حين العقد إلى حين المحل (وشرطه بيان الجنس كبر
 وشعير) والنوع كسقية أو بخسية (والصفة كجيد أو ردي والقدر
 نحو كذا رطلا أو كيلا بما لا ينقبض ولا ينسبط وأجل معلوم) وأقله
 شهر في الأصح (وقدر رأس المال أن كان كيلا أو وزنا أو عددا
) فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس مال كل منهما ولا بنقدين
 بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه (ويمكن إيفاءه أن كان له
 حل ومؤنة) وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال إذا كان
 معينا ولا مكان الإيفاء ويوفيه في مكان عقده (ومثله الثمن
 والأجرة والقسمة ومالا حل له يوفيه حيث شاء في الأصح اتفقا
) وقبض رأس المال قبل التفرق شرط بقاؤه (فلو أسلم مائة نقدا
 ومائة دينا على المسلم إليه في كـ ر بطل في حصة الدين فقط
) ولا يجوز التصرف في رأس المال أو المسلم فيه قبل قبضه بشركة
 أو تولية ولا شراء شيء من المسلم إليه برأس المال بعد التقابل قبل
 قبضه (ولو اشترى كرا وأمر رب السلم بقبضه له قضاء لا يصح

ولو امر مقررته بذلك صح (وكذا لو امر رب سلمه بقبضه له ثم
 لنفسه فاكتاله لاجل المسلم اليه ثم لنفسه صح ولو اكتال المسلم اليه
 في ظرف رب السلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا (ولو اكتال
 البائع كذلك كان قبضا) بخلاف ما لو اكتال في ظرف نفسه
 او في ناحية بيته (ولو اكتال الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ
 بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا) وعندهما صح قبض
 العين فان شاء رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع (ولو اسلم امة
 في كسر وقبضت ثم تقابلا فانت قبل ردها بقي التقايل وتجب
 قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقابلا صح) وكذا المقايضة
 في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيهما (ولو ادعى احد عاقدى
 السلم بيان الاجل او اشتراط الرداء وانكر الآخر فالقول لمدعيهما
 مطلقا) وقال المنكر ان كان رب السلم في الاولى او لمسلم اليه في الثانية
 والاستصناع باجل سلم فيصح فيما يمكن ضبط صفته وقدره تعورف
 اولا وبلا اجل يصح فيما تعورف كخف وطشت وقيمة وهو بيع
 لاعدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو
 العين لا عمله (فلو اتى بما صنعه غيره او بما صنعه هو قبل العقد
 فاخذه صح ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره فيصح بيع الصانع له
 قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالشوب
 * مسائل شتى * يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع علمت
 اولا والذمي في البيع كالمسلم الا في الخمر فانها في حقه كالخل
 والخنزير في حقه كالشاة (ومن زوج مشريته لاخر قبل قبضها جاز
 فان وطئت كان قبضا والا فلا) (ومن اشترى شيئا فغاب غيبة
 معروفة لا يباع في دين بايعه وان لم تكن معروفة يباع فيه
 اذا برهن انه باعه منه اذا لم تكن قبضه) (وان غاب احد المشتريين
 فللمحاضر دفع كل الثمن وقبض المبيع وحبسه اذا حضر الغائب

مطلب
 مسائل شتى

حتى ينقد حصته (وان اشترى بالف مثقال ذهب وفضة فهما
نصفان) وان قال بالف من الذهب والفضة فن الذهب
خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة (ومن
قبض زيفا بدل جيد غير عالم به فانفقه او هلك فهو قضاء) وقال
ابو يوسف يرد مثل الزيف وتقضى الجيد (وان افرخ طيرا وباض
في ارض او تكنس ظي فهو لمن اخذه) وكذا صيد تعلق بشبكة
منصوبة للجفاف او دخل دارا (ودرهم او سكر نثر فوق علي ثوب
) فان اعده صاحبه لذلك او ككفه بعد السقوط او اغلق
باب الدار بعد الدخول ملكه ولبس للغير اخذه كما لو غسل الثمل
في ارضه او نبت فيها شجرا واجتمع تراب بجريان الماء ما لا يصح
تعليقه بالشرط ويبطله الشرط الفاسد البيع واجازته والقسم
والاجارة والرجعة والصلح عن مال والا براء عن الدين وعزل
الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف (وكذا
التحكيم عند ابي يوسف خلافا لمحمد) وما لا يبطله الشرط الفاسد
القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق
والرهن والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء
والامارة والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد
في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة وعقد
الذمة وتعليق الرد بعيب او بخيار شرط وعزل القاضي
﴿ كتاب الصرف ﴾ هو بيع ثمن بثن تجانسا اولا وشرط فيه
التقابض قبل التفريق (وصح بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل
لا يبيعه بجنسه الا مساويا وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع
مجازفة ثم علم التساوي قبل التفريق جاز) ولا يجوز التصرف
في بدل الصرف قبل قبضه (فلو باع ذهبيا بفضة واشترى بها
ثوبا قبل قبضها فسد بيع الثوب) ولو اشترى امة تساوي الفسا

مطلب الصرف

مع طوق قيمته الف بالفين وتقد الف فهو ثمن الطوق (ولو اشتراها
 بالفين الف نقد والف نسئة فالتقد ثمن الطوق) (وان اشترى
 سيفاً حليته خمسون بمائة ونقد خمسين فهي حصة الحلية وان
 لم يبين او قال هي من ثمنهما) (وان تفرقا بلا قبض صح في السيف
 دونها ان تخلص بلا ضرر والا بطل فيهما) (وان باع اثناء فضة
 وقبض بعض ثمنه وافترقا صح فيما قبض فقط والاتاء مشترك
 بينهما) (وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي بحصته اورده) (ولو
 استحق بعض قطعة نقرة اشتراها اخذ الباقي بحصته بلا خيار
 (وصح بيع درهمين ودينار بدينارين او درهم وبيع كـ ربر
 وكرشعير بكري بروكري شعير وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم
 ودينار) (وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم
 غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان دفع الدينار
 ويتقاصان العشرة بالعشرة) (وما غالبه الفضة او الذهب
 فضة وذهب حكما) (فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع بعضه
 ببعض الامساوي او زنا) (ولا استقراضه الا وزنا) (وما غاب عليه
 الغش منهما فهو في حكم العروض) (فبيعه بالخالص على وجوه
 حلية السيف) (ويصح بيعه بجنسه متفاضلا بشرط التقابض
 في المجلس) (والتبايع والاستقراض بما يروج منه وزنا وعددا او بهما
 ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمنا) (ولو اشترى به فكسد بطل البيع
 وقالا لا يبطل وتجب قيمته يوم البيع عند ابي يوسف وآخر ما تعومل
 به عند محمد) (وما لا يروج منه يتعين بالتعين) (والمساوي الغش
 كخلو به في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغالبه
 (ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يتعين فان كسدت فالخلاف
 كما في كساد المغشوش) (ولو استقرضها فكسدت يرد مثلها
 (وعند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم الكساد

ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم يتعين (ومن اشترى بنصف درهم
فلوس او دائق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع
بنصف درهم او دائق او قيراط منها) ولو دفع الى صير في درهم
وقال اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصفاً الاحبة فسد البيع في
الكل وعندهما صح في الفلوس (ولو كرر اعطني صح في الفلوس
اتفاقاً) ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس ونصفاً الاحبة
صح في الكل (والنصف الاحبة بمثله و الفلوس بالباقي
كتاب الكفالة * هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لاني
الدين هو الاصح ولا نصح الا بمن يملك التبرع) وهي ضربان
بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد بكفلة بنفسه او برقبته ونحوهما
يعبر به عن البدن او بجزء شايع منه كنصفه او عشره (وبضمنه
او هو على او الى او انا زعيم او قبيل منه) لا يانا ضامن لمعرفته
(وصح اخذ كفيلين او اكثر) ويجب فيها احضار المكفول
به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضره حبس (وان عين وقت تسليمه
لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك برئ) (فان غاب المكفول
به وعلم مكانه امهله الحماكم مدة ذهابه و ايا به فان مضى
ولم يحضره حبسه) (وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به) (وتبطل
بموت الكفيل والمكفول به ولو عبدا دون موت المكفول له بل
يطالب وارثه او وصيه الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث تمكن مخاصمته
وان لم يقل اذا دفعته اليك فانا برئ وبتسليم وكيل الكفيل
او رسوله وبتسليم المكفول به نفسه من كفالته) (فان شرط تسليمه
في مجلس القاضى فسلمه في السوق قالوا يبرأ والمختار في زماننا
انه لا يبرأ) (وان سلمه في مصر آخر لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام
(وان سلمه في بركة او في السواد لا يبرأ) (وكذا ان سلمه في السجن
وقد حبسه غير الطالب فان كفله بنفسه على انه ان لم يوافق به

غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به لزمه ما عليه (وان مات
ولا يبرأ من كفالة النفس) ومن ادعى على آخر مائة دينار بينهما
او لم يبينها فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه
لما ثمة فلم يوافق به غدا لزمه المائة خلافاً لمحمد (ولا يجبر على
اعطاء كفيل بالنفس في حدود قصاص فان سمحت به نفسه
صح) وقال لا يجبر في القصاص وحد القذف (فان شهد عليه
متوران في حد او قود حبس) وكذا ان شهد عدل واحد
خلافاً لهما في رواية (وصح الرهن والكفالة بالخراج) والكفالة
بالمال صحيحة ولو مجهول اذا كان ديناً صحيحاً بتكفلت عنه بالف
او بمالك عليه او بما يدركك في هذا البيع (وكذا لو علقها بشرط
ملايم كشرط وجوب الحق نحو ما يابعت فلانا او ما غصبك
او ما ذاب لك عليه او ان استحق المبيع فعلى) وكشرط امكان
الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو المكفول عنه (وكشرط
تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد) وان علقها بمجرد الشرط
كهبوب الريح ومجيء المطر بطل (وكذا ان جعل احدهما
اجلاً فتصح الكفالة ويجب المال حالا) ولا طالب مطالبته
اي شاء من كفيله واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة
كما ان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة (ولا طالب
احدهما مطالبته الاخر) فان كفل بما له عليه فبرهن على الف
لزمه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه والاصيل
في اقراره باكثر على نفسه خاصة (فان كفل بلا امره لا يرجع عليه
بما ادعى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بامره رجع) ولا يطالبه
قبل الاداء فان لوزم فله ملازمته وان حبس اقله حبسه ويبرأ
الكفيل باداء الاصيل (وان ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه يبرأ
الكفيل وتأخر عنه) وان ابرأ الكفيل او اخر عنه لا يبرأ الاصيل

ولا يتأخر عنه (فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت يتأجل
 عن الاصيل ايضا) ولو صالح الكفيل عن الف على مائة برئ
 ورجع الكفيل بها فقط ان كفل بامرء (وان صالح عن الالف بخمس
 آخر رجع بالالف) (وان صالح عن موجب الكفالة برئ هو دون
 الاصيل) (وان قال الطالب للكفيل بالامرء برئت الى من المال
 رجع على اصيله وكذا في برئت عند ابى يوسف خلافا لمحمد وفي
 ابرأتك لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في البيان
 في الكل (ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط كسائر
 البراءة والمختار الصحة) (ولا تجوز الكفالة بما تعذر استيفاؤه
 من الكفيل كالحدود والقصاص ولا بالاعيان المضمونة بغيرها
 كالبيع والمرهون (ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستأجر
 ومال المضاربة والشركة) (ولا يدين غير صحيح كبذل الكتابة
 حر كفل به او عبدا) (وكذا بدل السعاية عند الامام) (ولا بالجل
 على دابة معينة او بخدمة عبد معين بخلاف غير المعينين ولا عن
 ميت مفلس خلافا لهما) (ولا بلاقبول الطالب في المجلس وقال
 ابو يوسف تجوز مع غيبته اذا بلغه فاجاز) (فان قال المريض لو ارته
 تكفل عني بما على فكفل مع غيبته الغرماء جاز اتفاقا) (ولو قاله
 لاجنبي اختلف فيه المشايخ) (وتجاوز بالاعيان المضمونة بنفسها
 كالمقبوض على سوم السراء والمغصوب والمبيع فاسدا وبتسليم
 المبيع الى المشتري والمرهون الى الراهن والمستأجر الى المستأجر
 وبالثلث * فصل * ولو دفع الى الاصيل المال الى كفيله
 قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترده منه وما ربح فيه الكفيل
 فله ولا يتصدق به ورده الى المطلوب احب ان كان المدفوع
 شيئا يتعين كالبخر خلافا لهما) (ولو امر الاصيل بكفيله ان يتعين عليه
 ثوبا ففعل فالثوب للكفيل والربح عليه) (ومن كفل لآخر بما ذاب له

مطلب

على غريمه او بما قضى له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب
على الكفيل بان له على الغريم الف لا يقبل (ولو برهن ان له على
زيد الف وهذا كفيله بامرته قضى به عليهما ولو بلا امره قضى
على الكفيل فقط وضمنان الدرك للمشتري عند البيع تسليم يبطل
دعوى الضامن المبيع بعد ذلك (كذا لو كتب شهادته وختم
على صك كتب فيه باع ملكه او يبعها باتا) بخلاف ما لو كتبها
على اقرار العاقدين وضمنان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل (وكذا
ضمنان المضارب الثمن لرب المال) وضمنان احد الشر يكتن حصة
شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة و صح لو بصفقتين
(وضمنان الدرك والخراج والقسمة صحيح) وكذا ضمنان النوايب
سواء كانت بحق ككرى النهر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات
وضمنان العهد باطل وكذا ضمنان الخلاص خلافا لهما (ولو قال
الكفيل ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حالا لقول للكفيل
(وفي الاقرار للمقر له ولا يؤخذ ضامن الدرك ان استحق المبيع ما لم
يقض بثمنه على بايعه * باب كفالة الرجلين والعبدین *
دين عليهما كفل كل عن صاحبه فما اداه احدهما لا يرجع به
على الآخر الا اذا زاد على النصف (ولو كفلا بمال عن رجل وكفل
كل منهما به عن صاحبه فما اداه رجعه بنصفه على شريكه
او ب كله على الاصيل لو ب امره (ولو ابرا الطالب احدهما فله
اخذ الآخر ب كله (ولو فسخت المفاوضة فلرب الدين اخذ من
شاء من شريكها بكل دينه وما اداه احدهما لا يرجع به على الآخر
ما لم يزد على النصف (واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل
كل صاحبه رجعه كل على الآخر بنصف ما ادى (وان اعتق
السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصة الآخر منه
اصالة او من المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه

مطلب
كفالة الرجلين
والعبدین

(ولو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه (فكيفل به رجل كفالة مطابقة لزم الكفيل حالا) واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه (واو ادعى رقبة عبد فكيفل به رجل فقات العبد فبرهن المدعى انه له ضمن الكفيل قيمته) ولو كفل سيد عن عبده بامر او عبد غير مديون عن سيده فعتق فادى لا يرجع على الآخر
 * كتاب الحوالة * هي نقل الدين من ذمة الى ذمة وتصح في الدين لا في العين برضى المحتال والمحتال عليه (وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا واذا تمت برئ المحيل بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء مخافة التوى) ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو بموت المحال عليه مفلسا او انكاره الحوالة وحلفه ولا بينة عليها (وعندهما بتفليس القاضى اياه ايضا وتصح بالدرهم المودعة) يبرأ المحال عليه بهلاكها وبالمغصوبة ولا يبرأ بهلاكها (واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعة او الغصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد موته وان تقيد بشئ فله المطالبة (ولا تبطل الحوالة باخذه ما على المحتال عليه او عنده واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل ما حال به فقال احلت بدين لى عليك لا تقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحتال بما حال فقال الحلتى بدين لى عليك لا تقبل بلا حجة (ويكره السقجة وهى الاقراض لسقوط خطر الطريق
 * كتاب القضاء * القضاء بالحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات (واهله من هواهل للشهادة وشرط اهليته شرط اهليتها والفاسق اهل له و يصح تقليده ويجب ان لا يقلد كما يصح قبول شهادته) ويجب ان لا تقبل ولو فسق العدل يستحق العزل ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا (ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا) ولا ينبغي ان يكون

مطلب الحوالة

مطلب القضاء

القاضي فظا غليظا جبارا عنيدا (وينبغي ان يكون موثوقا به في
دينه وعقافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه
الفقه) وكذا المفتي والاجتهاد شرط الاولوية فيصح تقليد
الجاهل ويختار الا قدر والاولى (وكره التقلد لمن خاف
الحيف والعجز عن القيام به ولا بأس به لمن يثق من نفسه بإداء
فرضه) ومن تعين له فرض عليه (ولا يطلب القضاء ولا يسأله
ويجوز تقلده من السلطان الجابر ومن اهل البغي الا اذا كان
لا يمكنه من القضاء بحق) واذا تقلد يسأل ديوان قاض قبله
وهو الخرايط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها (ويبعث
امينين يقبضانها بحضرة المعزول او امينه ويسأله لانه شئنا فشيئنا
ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة وينظر في حال المحبوسين
فن اقر بحق او قامت به عليه بينة الزمه ولا يعمل بقول المعزول
والا ينادي عليه ثم يحلى سبيله بعد ما استظهر في امره ويعمل
في الودائع وغلات الوقوف بالينة او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول
الا ان اقر ذو اليد بالتسليم منه) ويجلس للحكم جلوسا
ظاهرا في المسجد والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول
فلا بأس به (ولا يقبل هدية الا من قريبه او من جرت عادته
بمهاداته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة
) ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ ان لم يحضر
(ويشهد الجنائز ويعود المريض ويتخذ مترجا وكاتب عدلا
) ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولايسار احدهما
ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الآخر ولا يضحك اليه ولا يمزح معه
ولا يلقنه حجة (ويكره تلقنه الشاهد بقوله اتشهد بكذا
) واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة ولا يبيع ولا يشتري
في مجلسه ولا يمازح فان عرض له هم او نعاس او غضب او جوع

او عطش او حاجة كف عن القضاء (واذا تقدم اليه الخصمان
 فان شاء قال لهما مالكما وان شاء سكت واذا تكلم احدهما اسكت
 الآخر * فصل * واذا ثبت الحق للمدعي وطلب حبس
 خصمه فان ثبت بالاقرار لا يحبس الا اذا امره بالاداء قاضي وان ثبت
 بالبينة حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا (فان ادعى الفقر حبسه في
 كل ما لزمه بدل مال كالتمن والقرض او بالتزامه كالنهر المعجل
 والكفالة لا فيما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه ان له مالا (ويحبسه
 مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا ظهره هو الصحيح
) وقيل شهرين او ثلثة (فان لم يظهر له مال خلى سبيله الا ان
 يبرهن خصمه على يساره فيأبى حبسه (ولا يسمع البينة على
 اعساره قبل حبسه عليه عامة المشايخ) ويحبس الرجل لنفقة
 زوجته لا والد في دين ولده الا ان ابى من الاتفاق عليه (ولو
 مرض في الحبس لا يخرج اذا كان له من يجده فيه والاخرج
) ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو الصحيح (ويمكن من وطئ
 جاريته ان كان فيه خلوة) واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى
 سبيله (ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلازمونه ولا يمنعونهم من
 التصرف والسفر و يأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص
) والملازمة ان يدوروا معه حيث دار (فان دخل داره جلسوا على
 الباب) ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبعث
 امرأة تلازمها (وقالوا اذا فلسه الحاكم يحول بينه وبين غرمائه
 الى ان يبرهنوا ان له مالا * فصل * اذا شهدوا عند
 القاضى على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم وهو
 السجل (وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها بالحكم
 المكتوب اليه وهو كتاب القاضى الى القاضى والكتاب الحكمي
 وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل ما لا يسقط

مطلب

مطلب

بالشبهة كالدين والعقار والنكاح والنسب والغصب والامانة
 والمضاربة المحجودتين (وعن محمد قبوله في كل ما ينزل وعليه
 المتأخرون وبه يفتى ولا بد ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان
 الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء قال بعده والى كل من يصل
 اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على من يشهدهم عليه ويعلمهم
 بما فيه وتكون اسمائهم داخله ويختتمه بحضرتهم ويحفظوا
 ما فيه او يسلمه اليهم (وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى
 اشهادهم انه كتابه لما ابتلى بالقضاء (واختار السرخسي قوله
 وليس الخبر كالعيان واذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه
 ولا يقبله الا بحضور الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 انه كتاب فلان القاضي قرأه علينا وختمه وسلمه الينا في مجلس حكمه
 (وعند ابى يوسف انه كتاب فلان وختمه (وعنه ان الختم
 ليس بشرط فاذا شهدوا فتحه وقرأه على الخصم والزمه ما فيه
 (ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب
 (وبموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه
 من قضاة المسلمين لا بموت الخصم بل ينفذ على وارثه (واذا علم
 القاضي بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جاز له
 ان يقضى به **فصل** ويجوز قضاء المرأة في غير حد وقود
 (ولا يستخلف قاض الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور
 بالجمعة (واذا استخلف المفوض اليه فتأبى لا ينزل بعزله ولا بموته
 بل هو نائب الاصل وغير المفوض ان قضى نائبه بحضوره او بغيته
 فاجازه جاز كما في الوكالة (واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر
 في امر اختلف فيه في الصدر الاول امضاه ان لم يخالف الكتاب
 او السنة المشهورة او الاجماع (وما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر
 فيه خلاف البعض (والقضاء بحل او حرمة ينفذ ظاهرا وباطنا

مطلب

(ومن اوصى بثلاث ماله فهو على كل مال له) ولو قال مالي
او ما املك صدقة فهو على مال الزكوة (و يدخل فيه ارض
العشر عند ابي يوسف خلافا لمحمد فان لم يكن له مال غيره
امسك منه قوته فاذا اصاب ما لا تصدق بمثل ما امسك
(ومن اوصى اليه فلم يعلم فهو وصى بخلاف التوكيل وقيل
في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان فاسقا لا في العزل منه الا
خبر عدل او مستورين وعندهما هو كالاول) وكذا الخلاف
في اخبار السيد بجنابة عبده والشفيع بالبيع والبكر بالتزويج
ومسلم لم يهاجر بالشرايع (ولو باع القاضى او امينه عبد الغرماء
واخذ المال فضااع واستحق العبد لا يضمن ويرجع المشتري
على الغرماء) ولو باعه الوصى لاجلهم بامر القاضى ثم استحق
او مات قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري على الوصى وهو
على الغرماء (ولو قال لك قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم
او القطع او الضرب فافعله وسعك فعله) وكذا في العدل غير
العالم ان استفسر فاحسن تفسيره والا فلا (ولا يعمل بقول غير
العدل مطلقا ما لم يعاين بسبب الحكم) (ولو قال قاض عزل لشخص
اخذت منك الفاد دفعته الى فلان قضيت بها عليك) او قال
قضيت بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت ظلما
واعترف بكون ذلك حال ولايته صدق القاضى ولا يملك عليه
(ولو قال فعلته قبل ولايتك او بعد عزلك وادعى القاضى فعله
في ولايته فالقول له ايضا هو الصحيح) (والقاطع والاخذ ان كانت
دعواه كدعوى القاضى ضمن هذا في الاول) (كتاب الشهادات)

هي اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لاعن ظن ومن تعين
تحملها لا يسعه ان يمتنع منه ويفترض ادائها بعد التحمل
اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره وسنرها في الحدود افضل

مطلب الشهادات

(ويقول في السرقة اخذ لاسرق) وشرط للزنا اربعة رجال
 (وللقصاص وبقية الحدود رجلان) وللولادة والبكارة وعيوب
 النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة (وكذا الاستهلال المولود
 في حق الصلوة لا الارث وعندهما في حق الارث ايضا) واغير ذلك
 رجلان او رجل وامرأتان مالا كان او غير مال كالنكاح والرضاع
 والطلاق والوكالة والوصية (وشرط لكل الحرية والاسلام
 والعدالة ولفظ الشهادة) فلا تصح لو قال اعلم اولتيقن ولا يسأل
 قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد اوقود (وعندهما
 يسأل في سائر الحقوق سرا وعلنا وبه يفتى في زماننا) ويجزى
 الاكتماء بالسري ويكتفى للتركية هو عدل في الاصح (وقيل
 لا بد من قوله عدل جائز الشهادة) ولا يصح تعديل الخصم
 بقوله هو عدل لكن اخطأ او نسي (فان قال هو عدل صدق
 ثبت الحق) ويكفي الواحد لتركية السر والترجمة والرسالة الى
 المزكى والاثنان احوط (وعند محمد لا بد من الاثنين وتشرط الحرية
 في تركية العلانية دون السر) **فصل** يشهد بكل ما
 سمعه او رآه كالبيع والاقراز وحكم الحاكم والغصب والقتل
 وان لم يشهد عليه ويقول اشهد لا اشهدني (ولا يشهد على
 شهادة غيره اذا سمع اداؤها او اشهاد الغير عليها ما لم يشهد
 هو عليها) ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راو بخطه ما لم يتذكر
 وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده (ولا يشهد بمالم يعاينه
 الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل
 الوقوف اذا اخبره بهما من يثق به من عدلين او عدل وعدلتين
 (وفي الموت يكفي العدل ولو اثنى هو المختار) ويشهد من رأى
 جالسا مجلس القضاء يدخل عليه الخصوص انه قاض (ومن رأى
 رجلا وامرأة يسكان معا وبينهما انبساط الازدواج انها

مطلب

زوجته (ومن رأى شيئاً سوى الآدمي في يد متصرف فيه تصرف
 الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك) والآدمي ان علم رقه او كان
 صغيراً لا يعبر عن نفسه فكذلك (ولو فسر للقاضي انه شهد
 بالنساع او بمعاينة اليد لا يقبلها) (ومن شهد انه حضر دفن زيد
 او صلى عليه قبلت وهو عيان) * (باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل)
 لا تقبل شهادة الأعمى خلا فلا بني يوسف فيما اذا تحملها
 بصيراً (ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحسلا حال الرق
 والصغر واديا بعد العتق والبلوغ) (ولا شهادة المحدود في قذف
 وان تاب الا ان حد كافرا ثم اسلم) (ولا الشهادة لاصله
 وان علا وفرعه وان سفل وعبيده ومكاتبه ومن احد الزوجين
 للآخر والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) (ولا شهادة
 المخت الذي يفعل الردي والناجحة والمغنية والعدو بسبب الدنيا
 على عدوه ومد من الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور
 او الطيور او يغني للناس او يلعب بالنرد او يقامر بالشرط
 او تفوته الصلوة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او يأكل
 الربوا او يدخل الحمام بلا ازار او يفعل ما يستخف به كالبول
 والاكل على الطريق او يظهر سب السلف) (وتقبل الشهادة
 لاختيه وعمه ومحرمه رضاعاً او مصاهرة) (وشهادة اهل الهواء
 الا الخطائية والذمي على مثله وان اختلفا ملة) (وعلى المستأمن
 دون عكسه والمستأمن على مثله ان كانا من دار واحدة وعدو
 بسبب الدين ومن الم بصغيرة ان اجتنب من الكبار وغلب صوابه
 والاعقل والخصي وولد الزنا والخنثى والعمال والمعتق لمعتقه
) (والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا التحمل) (واوشهدا ان اباهما
 اوصى الى زيد وزيد يدعيه قبلت وان انكر فلا) (ولو شهدا
 ان اباهما الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه) (ولو شهدا ينسأمت

مطلب من تقبل
 شهادته

انه اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت (وكذا لو شهد مديوناه
او من اوصى لهما او وصياه) ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد
وهو ما يفسق به من غير ايجاب حق للشرع او للعبد نحو هو
فاسق او آكل الربوا او انه استأجرهم (وتقبل على اقرار المدعي
يفسقهم او على انهم عبيد او محدودون في قذف او شاربوا خمر
او قذفة او شركاء المدعي او انه استأجرهم لهما بكذا واعطاهم
ذلك من مالى عنده او اتى صالحتهم بكذا ودفعته اليهم على
ان لا يشهدوا على قسدهم) ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت
بعض شهادتي قبل ان كان عدلا * باب الاختلاف *

مطلب الاختلاف

شرط موافقة الشهادة الدعوى (فلو ادعى دار شراء وارثا
وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل) وكذا شرط اتفاق
الشاهدين لفظا ومعنى (فلا تقبل لو شهدا أحدهما بالف او مائة
او طلقة والاخر بالفين وبمائتين وبطلقتين او ثلث وعندهما تقبل
على الأقل ولو شهد أحدهما بالف والاخر بالف ومائة والمدعي
يدعى الاكثر قبلت على الالف اتفاقا) وكذا مائة ومائة وعشرة
وطلقة وطلقة ونصف (ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال أحدهما
قضى منها) وكذا قبلت على الالف لا على القضاء ما لم يشهد به
آخر (وينبغي لمن علمه ان لا يشهد حتى يقر المدعي به) ولو شهدا
بقتله زيدا يوم النحر بمكة وآخران بقتله اياه فيه بكوفة ردتا
فان قضى باحديهما او لا بطلت الاخرة (ولو شهدا بسرقة بقرة
واختلفا في لونها قطع وان اختلفا في الذكورة والانوثة لا) وعندهما
لا يقطع فيهما وفي الغصب لا تقبل اتفاقا (ولو شهد واحد
بالشراء او الكتابة بالف والاخر بالف ومائة ردت) وكذا العتق
على مال والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل
والراهن والمرأة (وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين) والاجارة

3

مطلب الاختلاف

كالبيع عند اول المدة وكالدين بعدها (وفي النكاح تقبل بالالف
استحسانا) ولا فرق فيه بين دعوى الاقل او الاكثر وقالوا ردت
فيه ايضا (ولا بد من الجر شهادة الارث بان يقول الشاهد مات
وتركه ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه او في يده خلافا لابي يوسف
(فان قال كان هذا الشيء لاب المدعى اعاره من ذي اليد او اودعه
ايه قبلت بلا جر) وان شهدا ان هذا الشيء كان في يده المدعى
منذ كذا ردت (وان شهدا انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه
انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه) وكذا لو شهدا باقراره بذلك
* باب الشهادة على الشهادة * تقبل في غير حد وقود
وان تكررت (وشرط لها تعذر حضور الاصل بموت او مرض
او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير فرعى الشاهدين
(وصفتها ان يقول الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا
(ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته
بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به) ويصح تعديل الفرع
اصل واحد الشاهدين الاخر فان سكت عنه جاز ونظر
في حاله عند ابي يوسف) وقال محمد ترد شهادته (وتبطل شهادة
الفرع بانكار الاصل الشهادة وان شهدا على شهادة اثنان
على فلانة بنت فلان الفانية وقالوا اخبرنا انهما يعرفانها وجاز
المدعى بامرأة لم يدريا انها هي ام لا قبل له هات شاهدين انها
هي (وكذا في نقل الشهادة فان قال فيهما التيمية لا يجوز حتى
ينسبها الى فخذها والتعريف يتم بذكر الجد او الفخذ او بنسبة
خاصة) والنسبة الى المصر او الى المحلة الكبيرة عامة والى السكة
الصغيرة خاصة * باب الرجوع عن الشهادة * لا يصح
الرجوع عنها الا عند قاض (فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند
غيره لا يحلفان ولا يقبل برهانه عليه) بخلاف ما لو ادعى وقوعه

مطلب الشهادة
على الشهادة

مطلب الرجوع
عن الشهادة

عند قاض وتضمنه اياهما (فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان
بعده لا ينقض) وضمن ما اتلفاه بها اذا قبض المدعى مدعاها ديناً
كان او عيناً فان رجع احدهما ضمن نصفها (والعبرة لمن اتى
لا من رجع) فان شهد ثلاثة ورجع واحد لا يضمن فان رجع آخر
ضمننا نصفها (وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمننت
ربعا فان رجعتا ضمننا نصفها) وان شهد رجل وعشرة نسوة فرجع
ثمان لا يضمن شيئاً فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعاً وان رجع
العشر ضمن نصفها وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن
خمس اسداس (وعندهما عليه نصف وعليهن نصف) وان
شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالغرم على الرجلين خاصة (ولا
يضمن راجع شهد بنكاح بمهر مسمى عليها او عليه الا ما زاد على
مهر المثل) ولا من شهد بطلاق بعد الدخول (ويضمن في الطلاق
قبل الدخول نصف المهر) وفي البيع ما نقص عن قيمة المبيع
(وفي التعق القيمة وفي القصاص الدية فقط) ويضمن الفرع
ان رجع لا الاصل ان قال ما اشهدته على شهادتي ولو قال اشهدته
وغلطت ضمن عند محمد لا عندهما (وان رجع الاصل والفرع
ضمن الفرع فقط) وعند محمد يضمن المشهود عليه اي الفرع يقين
شاء (وقول الفرع ككذب اصلي او غلط لبس بشيء) وان
رجع المزني عن التزكية ضمن خلافاً لهما (ولا يضمن شاهد
الاحصان برجوعه) ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط
ضمن شاهد اليمين خاصة (ولو رجع شاهد الشرط وحده اختلف
المشايخ) ومتى علم انه شهد زوراً شهر ولا يعزى وعندهما يوجع
ضرباً ويحبس * كتاب الوكالة * هي اقامة الغير
مقام نفسه في التصرف (وشرطها كون الموكل ممن تملك
التصرف والوكيل بعقل العقد ويقصده فيصح توكيل الحر

مطلب الوكالة

البالغ او المأذون حرا بالغاً او مأذوناً او صبياً عقلاً او عبداً محجوراً
 بكل ما يعقده هو بنفسه (وبإيفاء كل حق وبإستيفائه الا في حد
 وقود مع غيبة الموكل) وبالخصومة في كل حق بشرط رضى
 الخصم للزومها الا ان يكون الموكل من يضا لا يمكنه حضور
 مجلس الحكم او غايباً بمسافة سفر او من يدا للسفر او مخدرة غير
 معتادة الخروج الى مجلس الحاكم (وعندهما لا يشترط رضى
 الخصم وحقوق عقد يضيقه الوكيل الى نفسه كبيع واجارة و صلح
 عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجوراً فبسلم المبيع ويتسلمه
 ويقبض الثمن و يطالب به ويرجع به عند الاستحقاق) وبخاصم
 في عيب مشريه ويرده به ان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا
 الا باذنه وبخاصم في عيب مبيعه (وفي شفيعته ان كان في يده
 وكذا شفيعه مشريه والمالك يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب
 وكيل شراء وحقوق عقد يضيقه الى موكله يتعلق بالموكل
 كنيكاح وخلع و صلح عن انكار او دم عمد وكفاية وعتق على مال
 وهبة وصدقة واعارة وايداع ورهن واقراض وشركة ومضاربة
) فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها
 ولا يبدل الخلع (والمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه
 صح ولا يطالبه الوكيل ثانياً وان كان للمشتري على الموكل دين
 وقعت المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافاً لابي
 يوسف) ويضمنه الوكيل للموكل فان كان دينه عليهما فالمقاصة

بدين الموكل دون الوكيل * باب الوكالة بالبيع والشراء *

لا يصح التوكيل بشراء شئ يشمل اجناساً كالرقيق والثوب
 والدابة او ما هو كالاجناس كالدار وان بين الثمن فان سمي نوع
 الثوب كالهروى جاز وكذا ان سمي نوع الدابة كالفرس
 والبغل او بين ثمن الدار والمحلة (او بين جنس الرقيق

مطلب

الوكالة بالبيع

كالعبد ونوعه كالتركي (او ثمننا يعين نوعا او عمه فقيل ابتع لي
 ما رأيت) ولو وكله بشراء الطعام فهو على البر ودقيقه (وقيل
 على البر في كثير الدراهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في
 وسطها وفي متخذ الوليمة على الخبز بكل حال) (وصح التوكيل
 بشراء عين بدین له على الوكيل وفي غير العين ان هلك في يد
 الوكيل فعليه وان قبضه الموكل فهو له) (وقالوا هو لازم للموكل
 ايضا وهلاكه عليه اذا قبضه الوكيل) (وعلى هذا اذا امره
 ان يسلم ما عليه او يصرفه) (واو وكل عبدا لبشترى نفسه له من
 سيده فان قال بعني نفسي لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان
 عتق) (وان وكل العبد غيره لبشترى من سيده فان قال الوكيل
 للسيد اشتريته لنفسه فباع عتق على السيد وولاؤه له) (وان
 لم يقل لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد
 لاجل الثمن للمولى) (واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت
 لك عبدا فبات وقال الموكل اشتريته لنفسك فالقول للموكل
 ان لم يكن دفع الثمن والا فلا) (و للوكيل طلب الثمن
 من الموكل وان لم يدفعه الى البائع وحبس المشتري لاجله فان هلك
 قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان بعد حبسه يسقط
 وعند ابي يوسف هو كارهن) (ولبس للوكيل بشراء معين شراؤه
 لنفسه فان شراه بخلاف جنس ما سمي من الثمن او بغير النقود
 وقع له) (وكذا ان امر غيره فشراه بغيره وان بحضوره
 فلموكل وفي غير المعين هو للوكيل الا ان اضاف العقد الى مال الموكل
 او اطلق ونوى له) (و يعتبر في السلم والصرف مفارقة الوكيل
 لا الموكل) (ولو قال بعني هذا لزيد فباع ثم انكر كون زيد
 امره فلزيد اخذه ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه جبرا
 فان سلمه المشتري اليه صح ومن وكل بشراء رطل لحم بدرهم

فشري رطلين بدرهم مما يباع رطل بدرهم لزم مو كله رطل
 بنصف درهم وعندهما يلزمه الرطلان بالدرهم (ولو وكل بشراء
 عبيدين بعينههما فشري احدهما جاز) وكذا لو وكل بشرائهما
 بالالف وقيمتيهما سواء فشري احدهما بنصفه او باقل وان باكثر
 وقال يجوز ايضا ان كان مما يتغابن فيه وقد بقي ما يشتري بمثله
 الاخر فان شري الاخر بما بقي قبل الخصومة جاز اتفاقا (فان قال
 الوكيل بشراء عبد غير معين بالالف وقال الموكل بنصفه فان كان
 قد دفع اليه الالف صدق الوكيل ان ساوى الالف وان لم يكن
 دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها تحالفا
 والعبد للمأمور) وكذا في معين لم يسم له ثمنه فشراء واختلفا في ثمنه
 ولا عبرة لتصدق البايع في الاظهر * فصل * لا يصح
 عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من ترد شهادته له وقالا يجوز بمثل
 القيمة الا في العبد والمكاتب (والوكيل بالبيع يجوز بيعه بمثل
 او اكثر وبالعرض وقالا لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنقود ويجوز بيعه
 بالنسيئة ويبيع نصف ما وكل يبيعه واخذه بالثمن كفيلا او رهنا فلا يضمن
 ان نوى ما على الكفيل او ضاع الرهن في يده) ولو وهب
 الثمن من المشتري او ابرأه منه او حط منه جاز ويضمن وعند ابي
 يوسف لا يجوز (وكذا الخلاف لو اجله او قبل به حواله) ولو اقاله
 صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند ابي يوسف
 لا يسقط عن المشتري (والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل القيمة
 وبزيادة يتغابن بها وهي ما يقوم به مقوم وقدر في العروض دية
 وفي الحيوان دية بانه وفي العقار دية دوا نزه لا بما لا يتغابن بها) ولو
 وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل
 الخصومة وهو استحسنان (وان وكل بشراء عبد فاشتري نصفه لا يلزم
 الموكل الا ان اشترى باقيه قبل الخصومة اتفاقا) ولورد المبيع

مطلب

على الوكيل بعيب بقضاء رده على أمره مطلقا فيما لا يحدث مثله
 (وكذا فيما يحدث مثله ان يبينه او ينكول وان باقرار فلا و لزم
 الوكيل) ولو باع نسئة وقال الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلقت
 صدق الموكل وفي المضاربة المضارب (ولا يصح تصرف احد
 الوكيلين وحده فيما وكلابه في خصومة ورد وديعة وقضاء دين
 وطلاق وعتق لا عوض فيهما) ولبس الوكيل ان يوكل الا باذن
 موكله او بقوله اعمل برأيك فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل
 الاول لا الثاني فلا ينعزل بعزله ولا بموته وينعزلان بموت الاول
 (وان وكل بلا اذن فعقد الثاني بحضوره جائز) وكذا لو عقد
 بغيبته فاجازه او كان قد قدر الثمن (ولا يجوز لعبد او مسكاتب
 التصرف في مال طفله يبيع او شراء ولا تزويجه وكذا الكافر في
 حق طفله المسلم) **باب الوكالة بالخصومة والقبض** *

مطلب الوكالة
 بالخصومة

للوكيل بالخصومة القبض خلافا لفر والفتوى اليوم على
 قوله ومثله الوكيل بالتقاضي (وللوكيل بقبض الدين الخصومة
 قبل القبض خلافا لهما) وللوكيل باخذ الشفعة الخصومة
 قبل الاخذ اتفاقا (وكذا لوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة
 او بالرد بالعيب) وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرته ولبس للوكيل
 قبض العين بالخصومة فلو برهن ذواليد على الوكيل بقبض
 عبد ان موكله باعه منه تقصريد الوكيل (ولا يثبت البيع
 فيلزم اعادة البيعة اذا حضر الموكل كما تقصريد الوكيل بنقل
 الزوجة او العبد) ولا يثبت الطلاق والعتق لو برهنا عليهما
 بلا حضور الموكل (واقرار الوكيل بالخصومة على موكله
 عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافا لابن يوسف) لكن
 لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة
 (ولا يدفع اليه المال كالاب او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء

لا يصح ولا يدفع اليه المال (ولا يصح توكيل رب المال كقبضه بقبض
 ما على المكفول عنه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الدين امر
 بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين والا امر بالدفع اليه ايضا
 ورجع به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك لا الا ان كان ضمنه
 عند دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالته ومن صدق
 مدعى الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه (وكذا لو صدقه
 في دعوى شرائها من المالك) ولو صدقه في ان المالك مات وتركها
 ميراثا له امر بالدفع اليه (ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض الدين
 استيفاء الدائن ولا بينة له امر بدفعه اليه ولا يستخلفه انه لم يعلم
 استيفاء موكله بل يتبع رب الدين ويستخلفه انه ما استوفى) ولو
 ادعى البائع على الوكيل الرد بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع
 الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع اليه آخر عشرة ينفقها على اهله
 فانفق عليهم عشرة من عنده فهي بها * **باب عزل الوكيل**
 للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة
 بطلب الخصم (ويتوقف انعزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح
 وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا) وحده شهر عند ابى
 يوسف وحول عند محمد وهو المختار وبلغا بدار الحرب مرندا
 خلافا لهما (وكذا بعجز موكله مكاتبا وبحجره مأذونا وبافتراق
 الشر يكتن ويتصرف الموكل فيما وكل به) ولا يشترط في الموت
 وما بعده علم الوكيل * **كتاب الدعوى** * هي اخبار
 بحق له على غيره (والمدعى من لا يجبر على الخصومة) والمدعى
 عليه من يجبر (ولا تصح الدعوى الا بدكر شيء علم جنسه
 وقدره) فان كان ديننا ذكر انه يطالبه به وان كان عينا
 نقلنا ذكر انها في يد المدعى عليه بغير حق وانه يطالبه بها
 ولا بد من احضارها ان امكن لبشار اليها عند الدعوى وعند الشهادة

مطلب
عزل الوكيل

مطلب
كتاب الدعوى

او الحلف وان تعذر بذكر قيمتها (وفي العقار لا يحتاج الى قوله
 بغير حق ولا يثبت اليد فيه بتصادقهما بل بيينة او علم القاضي
 في الصحيح) ولا بد فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعة
 في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد وفي الرجل
 المشهور يكتفى بذكره فان ذكر ثلثة وترك الرابع صح وان ذكره
 وغلط فيه لا (واذا صحت سأل القاضي الخصم عنها فان اقر
 حكم عليه وان انكر سأل المدعى البيينة فان اقامها والا حلف
 الخصم ان طلبه خصمه فان حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم
 البيينة (وان نكل مرة او سكت بلا آفة ففقدى بالنكول صح
) وعرض اليمين ثلثا ثم القضاء احوط ولا ترد يمين على مدعى
) ولا يقضى بشاهد ويمين (ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ايلاء
 واستيلاد ورق ونسب وولاء وعندهما يحلف وبه يفتى ولا في حد
 ولعان) والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع (ويحلف
 الزوج ان ادعت الطلاق قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن
 بنصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب
 ان ادعى حقا كارت وثيقة وغيرهما) وفي القصاص فان نكل
 في النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتص وعندهما
 يضمن الارش فيهما (فان قال المدعى لي بيينة حاضرة وطلب يمين
 خصمه لا يحلف) ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابى لازمه ودار
 معه حيث دار وان كان غريبا يكفل او يلزم قدر مجلس القاضي
) واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعناق (وقيل ان الح الخصم
 صح بهما في زماننا) ويغلظ بذكر صفاته ان شاء القاضي
 ويحترز من التكرار لا بزمان او مكان (ويحلف اليهودي بالله
 الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام) والنصراني بالله الذي
 انزل الانجيل على عيسى عليه السلام) والمجوسي بالله الذي خلق

النار (والوثنى بالله ولا يحلفون في معابدهم) (ويحلف على الحاصل
 (ففي البيع والنكاح بالله ما بينكما بين قائم او نكاح قائم في الحاصل
 (وفي الطلاق ما هي بين منك الآن) (وفي الغصب ما يجب عليك
 رده) (وفي الوديعة ما له هذا الذي ادعى في يدك وديعة ولا شيء
 منه ولا له قبلك حق) (لا على السبب نحو بالله ما بعته خلافا لابي
 يوسف) (فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى
 حلف على السبب اجماعا كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتونة
 على الخصم لا يراهما) (وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعى
 العتق بخلاف الكافر والامة) (ومن ورث شيئا فادعاه آخر
 حلف على العلم وان شراه او وهب له فعلى البتات) (ولو افتدى
 المنكر بيمينه او صالح عنها على شيء صحيح ولا يحلف بعده
 * باب التحالف * ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع
 او فيهما حكم لمن برهن وان برهنا فثبت الزيادة وان عجزا عن
 البرهان قبل لهما اما ان يرضى احد كما يدعى الآخر والافسوخ
 البيع فان لم يرض احد هما يدعى الآخر تحالفا وبدأ بيمين
 المشتري (وفي المقايضة باليهما شاء) (ومن نكل لزمه دعوى صاحبه
) (وان حلفا فسخ القاضى البيع بطلب احدهما ولا تحالفا
 لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف
 المنكر) (ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند محمد يتحالفان
 وبفسخ وتلزم القيمة) (وكذا الخلاف لو تعذر الرد وهو قائم ولا
 بعد هلاك بعضه الا ان يرضى بترك حصة الهالك) (وعندهما
 يتحالفان ويرد الباقي والقول للمشتري في حصة الهالك عند ابي
 يوسف وتلزم قيمته عند محمد) (وتعتبر قيمتها في الانقسام يوم
 القبض) (وان اختلفا في قيمة الهالك فالقول للبائع) (وان برهنا
 فبرهانه اولى) (وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقامة المبيع تحالفا

مطلب التحالف

وعاد البيع ان لم يقبض البايع المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا
 لمحمد (ولو في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فالقول للسلم اليه
 فيه ولا يعود السلم) ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيهما
 قبل استيفاء المنفعة تحالفا وترادا وبدأ بيمين المستأجر ان اختلفا
 في الاجرة ويمين الموَجِر لو في المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى
 الآخر وايهما برهن قبل (وان برهنا فحجة المستأجر في المنفعة
 وحجة المَوَجِر في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول
 للمستأجر وبعد استيفاء البعض يتحالفان وتفسخ فيما بقي والقول
 للمستأجر فيما مضى (وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان
 والقول للعبد وقال يتحالفان وتفسخ (وان اختلف الزوجان
 في متاع البيت فالقول لهما فيما صلح لهما وله فيما صلح له او لهما وبعد
 موت احدهما القول في المحتمل للمحي (وعند ابي يوسف كذلك
 في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لهما او لورثتها وعند محمد
 للرجل او لورثته وان كان احدهما مملوكا فالكل للمحر في الحياة
 والمحي في الموت وقال المأذون والمكاتب كالحر **فصل** *

مطلب

قال ذواليد هذا الشيء اودعنيته فلان الغائب او اعارنيته او اجرنيته
 او رهنتيه او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعي
 وقال ابو يوسف فبين عرف بالخبيل لا تندفع وبه يؤخذ (وان قال
 الشهود اودعته من لا نعرفه لا تندفع بخلاف قواهم نعرفه بوجهه
 لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام خلافا لمحمد (ولو قال
 شريته منه لا تندفع وكذا لو قال المدعي سرقتني او غصبته مني
 (وان برهن ذواليد على ايداع الغائب (وكذا ان قال المدعي سرق
 مني خلافا لمحمد (ولو قال المدعي ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعنيته
 هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه
باب دعوى الرجلين * لا تعتبر يمينه ذي اليد في الملك

مطلب

دعوى الرجلين

المطلق و بينة الخارج فيه احق (برهنا على مافى يد آخر قضي به
 لهما ولو على نكاح امرأة سقطا وهى لمن صدقته (فان ارخا
 فالسابق احق) وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهى له
 (فان برهن الاخر بعد ذلك قضي له فان برهن احدهما فقضى له
 ثم برهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه (وكذا لا يقبل برهان
 خارج على ذى يد نكاحه ظاهر الا ان اثبت سبقه وان برهن على
 شراء شئ من آخر فلا كل نصفه بنصف ثمنه او تركه و بترك احدهما
 بعد ما قضي لهما لا يأخذ الا آخر كانه فان كان لاحدهما يد او تاريخ
 فهو اولى (وان ارخا فالسابق اولى) وان كان لاحدهما يد والاخر
 تاريخ فذو اليد اولى والشراء احق من هبة و صدقة مع قبض
 والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء (وكذا الشراء والمهر
 عند ابى يوسف) وقال محمد الشراء اولى وعلى الزوج القيمة
 (والرهن مع القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض
 فهى اولى) وان برهن خارجان على ملك مورخ او شراء مورخ
 او من واحد غير ذى اليد فالسابق اولى (وان برهن احدهما
 على الشراء من زيد والاخر عليه من بكر واتفق تاريخهما فهما
 سواء) وكذا لو وقت احدهما فقط (ولو برهن خارج على الشراء
 من شخص واخر على الهبة والقبض من غيره واخر على الارث
 من ابيه واخر على الصدقة والقبض من رابع قضي بينهم ارباعا
) (ولو برهن خارج على ملك مورخ وذو اليد على ملك اقدم منه
 فهو اولى خلافا لمحمد فى رواية) (وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما
 ولو برهن خارج وذو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط
 فالخارج اولى) (وعند ابى يوسف ذو الوقت اولى) (ولو كان المدعى
 فى ايديهما او فى يد ثالث والمسئلة بحالهما فهما سواء) (وعند
 ابى يوسف الذى وقت اولى وعند محمد الذى اطلق اولى

ولو برهن خارج وذو يد على النتاج فذو اليد اولى (وكذا لو برهن
كل على تناق الملك من آخر وعلى النتاج عنده) (ولو برهن احدهما
على الملك المطلق والآخر على النتاج فهو اولى) وكذا لو كانا
خارجين (ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم برهن ثالث على النتاج
قضى له الا ان يعيد ذواليد برهانه كما لو برهن المقضى عليه
بالمالك المطلق على النتاج يقبل وينقض القضاء) (وكل سبب
لا يتكرر فهو مثل النتاج كنسج ثياب لا تنسج الا مرة وكخاب
البن واتخاذ الجبن واللبد والمرعزي وجز الصوف) (وما يتكرر
بمثلة الملك المطلق كنسج الخبز وكالبناء والغرس وزراعة البر
والحبوب وما اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم
جعل كالمطلق) (وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد
على الشراء منه فهو اولى) (وان برهن كل منهما على الشراء
من صاحبه ولا تار يخ تها ترا وترك المال في يد ذى اليد وعند محمد
يقضى للخارج) (وان ارضا في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج
اسبق قضى لذى اليد وعند محمد للخارج) (وان اثبتا قبض
قضى لذى اليد اتفاقا) (وان كان وقت ذى اليد اسبق قضى
الخارج في الوجهين ولا ترجح بكثرة الشهود) (وان ادعى احد
خارجين نصف دار والاخر كلها فالربع الاول) (وعندهما الثلث
والباقي للآخر) (وان كانت في يدهما فكلها لمدعى الكل نصف
بقضاء ونصف بلا قضاء) (وان برهن خارجان على نتاج دابة
وارضا قضى لمن وافق سنهاتاريخه وان اشكل فلهما وان خالفهما
بطلا) (وان برهن احد الخارجين على غصب شيء والاخر
على وديعته استويا) فصل في التنازع بالايدي
لابس الثوب اولى من الاخذ بكمه) (والراكب احق من الاخذ
بالجسم) (ومن في السر ج احق من الرديف) (وصاحب الحمل

مطلب التنازع
بالايدي

اولى ممن علق كوزة عليها (والراكان بلا سرج اوفيه سواء
 (وكذا الجالس على البساط والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه
 مع آخر) والحايط لمن جذوعه عليه او اتصل بيناته اتصال تربع
 لا لمن عليه هراوى بل الجاران فيه سواء (وان كان لكل عليه
 ثلاثة جذوع فبينهما ولا ترجيح بالاكثر منهما) (وان كان لاحدهما
 ثلاثة وللآخر اقل فهو لصاحب الثلاثة وللآخر موضع خشبته
 (ولو لاحدهما جذوع وللآخر اتصال فلذى الاتصال وللآخر
 حق الوضع وقيل لذى الجذوع) (وذوي بيت من دار كذى بيوت
 منها في حق ساحتها) (ولو ادعى ارضا كل انها في يده وبرهنا قضى
 بيدهما) (فان برهن احدهما او كان لبن فيها او بنى او حفر قضى
 بيده) (في يد صبي يعبر عن نفسه قال انا حر قال قول له وان قال وانا
 عبد فلان فهو عبد لذى اليد) (وكذا من لا يعبر عن نفسه فلو ادعى
 الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة * باب دعوى النسب *
 ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البايع فهو
 ابنه وهى ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن (وان ادعاه المشتري
 مع دعوته او بعدها) (وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها
 ويرد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقالا حصته
 فيهما) (ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت ولو ولدت لاكثر
 من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالحكم كالاول
 والا فلا يثبت وان ولدت لاكثر من سنتين لا تصح دعوته فان صدقه
 المشتري ثبت نسبه وحل على النكاح ولا يرد البيع ولا يعتق الولد
 (وان باع عبدا ولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشترية صحت دعوته
 ورد بيعه مشترية) (وكذا لو كاتبه المشتري او كاتب امه او رهن
 او آجر او زوجها ثم كانت الدعوة صحت ونقضت هذه التصرفات
 (ولو باع احد توءمين ولدا عنده فاعتقه مشترية ثم ادعى البايع

مطلب
 دعوى النسب

الآخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري (ومن في يده صبي
لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابنه) وان محمد زيد بنوته
وعندهما يصح ان محمد (ولو كان في يد مسلم وذمي فادعى المسلم
رقه والكافر بنوته فهو حر ابن الكافر) ولو كان في يد زوجين
فزعم انه ابنه من غيرهما وزعمت انه ابنهما من غيره فهو ابنهما
ولو استولد مشتراته ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم
الخصومة فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته له وان قتله
الاب غرم قيمته (وكذا ان قتله غيره فاخذ دية ويرجع بقيته وبالثلث
على بايعه لا بالعقر) * كتاب الاقرار * هو اخبار بحق
الآخر على نفسه ولا يصح الا لمعلوم وحكمه ظهور المقر به
لا انشاؤه (فصح الاقرار بالخمر للمسلم لا بطلاق وعتاق مكرها
(واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وحق صح
ولزمه بيان المجهول بما له قيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له
اكثر) وفي مال لا يصدق في اقل من درهم) ومال عظيم نصاب
من ما بين به فضة او غيرها (ومن الابل خمسة وعشرون
(ومن البر خمسة اوسق) ومن غير مال الزكوة قيمة النصاب
(واموال عظام ثلاثة نصب) ودراهم ثلاثة ودراهم عشرة عشرة
وعندهما نصاب) وكذا درهما درهم) وكذا كذا احد عشر
وان ثلث فكذلك وكذا وكذا احد وعشرون (وان ثلث زيد
مائة) وان ربع زيد الف) وكذا كل مكيل وموزون وبشرك
في عبد فهو نصف عند ابي يوسف وعند محمد يؤمر بالبيان
(وقوله على او قبلي اقرار دين) فان وصل به هو وديعة صدق
وان فصل لا) وعندى او معى اوفى بيتى او فى صندوقى او كبسى
اقرار بامانة) ولو قال لمن ادعى عليه الف اترتها او انتقدتها او اجلنى
بها او قد قصبتكها او ابرأتى منها او وهبتها الى او تصدقت بها

مطلب الاقرار

على او احلتك بهما فقد اقر وبلا ضمير لا (ولو اقر بدين مؤجل
وقال المقر له هو حال لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل (ولو قال
على مائة ودرهم فالكل دراهم) وكذلك ما يكال او يوزن
(ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة) وان قال
مائة وثلاثة ابواب فالكل ثياب (ولو اقر بتمر في قوصرة لزمه
او بنخا تم لزمه الحلقة والفص و بسيف فالتصل والجفن والجمائل
او بحجلة فالنكسوة والعيدان) وان بدابة في اصطبل لزمه الدابة
فقط و بثوب في متديل لزمه (وكذلك بثوب في ثوب وان بثوب
في عشرة اثواب لزمه ثوب واحد عند ابي يوسف واحد عشر
عند محمد) ولو قال على خمسة في خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب
و بنية مع يلزم عشرة (وفي قوله على من درهم الى عشرة او مابين
درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعندهما عشرة) وان قال له من داري
ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط (وصح الاقرار
بالحمل وحمل على الوصية من غيره وللحمل ان بين سببا صالحا
كارت او وصية فان ولدت حيا لاقل من نصف حول مذاقر فله
ما اقر به وان حين فلهما) وان ميتا فلموصى والمورث (وان فسر
بيع او اقراض او ابهم الاقرار لغا وان اقر بشرط الخيار
لزمه المال وبطل الشرط * باب الاستثناء وما في معناه *
صح استثناء بعض ما اقر به لو متصلا ولزمه باقيه وبطل استثناء
الكل (وان اقر بشئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض
الاخر بطل استثناءه خلافا لهما) وان استثنى بعض احدهما
او بعض كل منهما صح اتفاقا (ولو استثنى كيليا او وزنيا او عدديا
متقاربا من درهم صح بالقيمة خلافا لمحمد) ولو استثنى منها
شاة او ثوبا او دارا بطل اتفاقا (ومن وصل باقراره ان شاء الله
بطل اقراره) وكذا ان علقه بمشبهة من لا تعرف مشبته كالملائكة

مطلب الاستثناء
وما في معناه

والجن (ولو اقر بدار واستثنى بناها كانا للمقر له) ولو قال بناؤها الى
والعرصة له كان كما قال وفص الخاتم ونخل البستان كبنائها
(وان قال له على الف من ثمن عبيد لم اقبضه فان عينه قيل
للمقر له سلم وتسلم ان شئت وان لم يعينه لزمه الالف ولغا قوله
لم اقبضه (ولو قال من ثمن خمر او خنزير لا يصدق) وعندهما
ان وصل صدق (ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي زيوف
او نبهرجة لزمه الجياد وقالا يلزمه ما قال ان وصل (وان قال
من غصب او وديعة وهي زيوف او نبهرجة صدق ولو قال
ستوقة او رصاص فان وصل صدق والا فلا) ولو قال غصبت
ثوبا وجاء بمعيب صدق (ولو قال على الف الا انه ينقص مائة
صدق ان وصل والا لزم الالف) ولو قال اخذت منك الفا وديعة
فهلكت وقال المقر له اخذتها غصبا ضمن (ولو قال بدل اخذت
اعطينني لا يضمن) ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد لا بل
من عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمرو (ولو قال هذا كان لي وديعة
عندك فاخذته وقال الآخر هو لي دفع اليه) وان قال آجرت
فرسي او ثوبي هذا فلانا فركبه او لبسه ورده على او اعتره
او اسكنته داري ثم ردها على صدق (وعندهما القول لما اخوذ منه
(ولو قال خاط ثوبي هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه الآخر
فعلى هذا الخلاف في الصحيح) ولو قال اقتضبت من فلان الفا
كانت لي عليه او اقرضته الفا ثم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له
(ولو قال زرع فلان هذا الزرع او بني هذه الدار او غرس
هذا الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر
باب اقرار المريض * دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب
معروف سواء) وبقدمان على ما اقر به في مرضه والمكل مقدم
على الارث (ولا يصح تخصيصه غريما بقضاء دينه ولا اقراره

مطلب
اقرار المريض

لوارثه الا ان يصدق بقبه الورثة (وان اقر لاجنبي صح ولو احاط
بماله (ولو اقر لاجنبي ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه و بطل اقراره
(ولو اقر لاجنبية ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها
بطلت (ولو وهبها ثم تزوجها فلا رجوع (وان اقر بسلام
مجهول النسب يولد مثله لمثله انه ابنه وصدق الغلام ثبت نسبه
منه ولو مر بضاوشارك لورثة (وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد
والزوجة والمولى وشرط تصديق هؤلاء (وكذا اقرار المرأة
لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق لزوج ايضا او شهادة قابلة
وصح تصديقهم بعد موت المقر الا تصديق الزوج بعد موتها
وعندهما يصح ايضا (وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم لا يثبت
ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا (ومن مات ابوه فافر
باخ شاركه في الارث ولا يثبت نسبه واو كان لابيها الميت دين على
شخص فافر احدهما بقبض ابيه نصفه فالنصف الباقي للآخر
ولا شيء للمقر * كتاب الصلح * هو عقد يرفع النزاع ويجوز
مع اقرار او سكوت وانكار فالاول كالبيع ان وقع عن مال بمال
فتثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط (ويفسده
جهالة لبدل لاجهالة المصالح عنه (وتشرط القدرة على
تسليم البدل (وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع
بكل البدل او بعضه (وان استحق بعض البدل او كله رجع
بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبارا جارة
فبشرط فيه التوقيت (ويبطل بموت احدهما (والاخير ان
معاوضة في حق المدعي وفداء اليمين وقطع المنازعة في حق
الآخر (فلا شفعة في دار صولح عنهما مع احدهما (ونجب
في دار صولح عليهما (وما استحق من المدعي كلا او بعضا
برد المدعي حصته من البدل ويرجع بالخصومة فيه (وما استحق

مطلب الصلح

من البذل بعضا او كلا يرجع المدعى الى دعواه في قدره وهلاك
 البذل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصلين (ولو صالح على بعض دار
 يدعيها لا يصح) وحيلته ان يزيد في البذل شيئا او يبرأ عن
 دعوى الباقي * فصل * يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز
 الا على معلوم ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنابة في النفس
 وما دونها عمدا او خطأ (وعن دعوى الرق وكان عتقا
 بمال ولا ولاء عليه) ودعوى الزوج النكاح وكان خلعاً ويحرم
 عليه ديانة ان كان مبطلاً ولو صالحها بمال اتقر له بالنكاح جاز
 (ولا يجوز ان ادعته المرأة وقيل يجوز) ولا عن دعوى الحد
 (وان قتل عبداً ذون رجلا عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز
 بخلاف صلحه عن نفس عبده له قتل رجلا عمدا) وان صالح عن
 مغصوب تلف باكثر من قيمته جاز (وقالا يبطل الفضل ان كان
 مما لا يتغابن فيه وان بعرض صحيح مطابقا اتفقا) وان اعتق
 مومناً عبداً مشتركاً وصالح عن باقية باكثر من نصف قيمته
 بطل الفضل وان بعرض صحيح ويجوز صلح المدعى بمال يدفعه
 الى المنكر ليقر له (ويدل الصلح عن دم عمدا او على بعض دين
 يدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه ويدل ما هو كبيع يلزم
 الوكيل) وان صالح فضولي ضمن البذل او اضاف الى ماله او اشار
 الى عرض او نقد بلا اضافة او اطلاق وسلم صحيح وكان متبرعا وان
 اطلق ولم يسلم توقف (فان اجازته المدعى عليه جاز ولزمه البذل
 والا بطل * باب الصلح في الدين * الصلح عما استحق
 بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ لبعض حقه واسقاط لباقيه
 لا معاوضة (فلو صالح عن الف حال على مائة حالة او الف مؤجل
 صح) وكذا عن الف جباة على مائة ز يوف) ولا يصح عن دراهم
 على دنائير مؤجلة او عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن الف

مطلب

مطلب
 الصلح في الدين

سود على نصفه بيضا (ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار
على مائة درهم حالة او مؤجلة صح) وان قال من له على آخر الف
اد غدا نصفه على انك برى من باقيه ففعل برى والا فلا يبرأ
خلافا لابي يوسف (وان قال صالحك على نصفه على انك ان
لم تدفع غدا النصف فالالف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا) وان
قال ابرأ بك من نصفه على ان تعطيني نصفه غدا برى من نصفه
اعطى او لم يعط وكذا لو قال اد الى نصفه على انك برى من
باقيه ولم يوقت (ولو قال ان ادبت الى نصفه فانت برى واذا
ادبت او متى ادبت لا يصح الا براء وان ادى) ومن قال سرا لرب
دينه لا اقرلك حتى تؤخره عنى او تحط عنى ففعل جاز وان اعلن
لزمه للحال * فصل * ان صالح احد ربي الدين عن
نصفه على ثوب فليشريكه ان يبيع المديون بنصفه او يأخذ
نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح ربع الدين (وان قبض
شئنا من الدين شاركة شريكه فيه واتبع الغريم بما بقى) وان
اشترى بنصيبه شئنا ضمنه شريكه ربع الدين او اتبع الغريم (ومن
ابرأ عن نصيبه او قاص الغريم بدين سابق لا يضمن لشريكه) وان
ابرأ عن البعض قسم الباقي على سهامه (وان اجل نصيبه لا يصح
خلافا لابي يوسف) وبطل صلح احد ربي سلم عن نصيبه على ما
دفع خلافا له ايضا (وان اخرج الورثة احدهم عن عرض او عقار
بمال او عن احد النقدين بالآخر او عنهما بهما صح قل او كثر
(وعن نقدين وغيرهما باحد النقدين لا يصح الا ان يكون
المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا
(وان فى التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل
الصلح) فان شرطوا براءة الغرماء من نصيبه صح (وكذا ان قضوا
حصته منه تبرعا او اقرضوه قدرها واحالهم به على الغرماء

مطلب ان صالح

وصالحوه عن غيره وفي صحة الصلح عن تركه هي اعيان غير معلومة
 على مكيل او موزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير
 المكيل او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية (وبطل الصلح
 والقسمة اذا كان على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق قالوا
 ان لا يصلح قبل قضائه (ولو فعل قالوا يجوز والقسمة تجوز قياسا
 لا استحسانا) وقيل القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان يوقف
 قدر الدين ويقسم الباقي * كتاب المضاربة * هي
 شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب امين
 فاذا تصرف فوكيل فان ربح فشريك وان خالف فغاصب
 وان شرط كل الربح له فمستقرض وان شرطه لرب المال فمستبضع
 وان فسدت فاجير فله اجر مثله ربح او لم يربح (ولا يزداد على
 ما شرط له عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن المال فيها
 ايضا) ولا تصح المضاربة الا بمال تصح به الشركة (وان دفع
 عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة) او قال اقبض مالي على
 فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا (وشرط تسليم المال الى
 المضارب بلا يد رب المال فيه عاقدا كان او غير عاقد كالصغير
 اذا عقدها له وايه واحد الشر يكتفي اذا عقدها الآخر وكون
 الربح بينهما مشاعا ففسد ان شرط لاحدهما عشرة دراهم
 مثلا) وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها ومالا فلا (ويبطل
 الشرط كشرط الوضعية على المضارب) والمضارب في مطلقها
 ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسافر ويضع ويودع ويهين
 ويرتهن ويواجر ويستأجر ويحتال بالثمن على الايسر وغيره
 (ولو ابضع رب المال صح ولا تفسد به المضاربة وليس له
 ان يضارب الا باذن رب المال او بقوله له اعمل برأيك) ولا ان يقرض
 او يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص (فان شري بماله

مطلب المضاربة

بزا وقصره او حله بما له فهو متبرع وان قيل له اعمل برأيك وله
 الخلط بما له والصبيغ ان قيل له ذلك فلا يضمن به و يصير شريكا
 بما زاد الصبيغ (و حصته له اذا بيع و حصته الثوب في المضاربة
) وان قيدت ببلد او سلعة او وقت او معاملة معين فليس له ان
 يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له (فان قال له عامل
 اهل الكوفة او الصبيغ رفة فعامل في الكوفة غير اهلها
 او صارف مع غير الصبيغ رفة لا يكون مخالفا (وكذا لو قال
 اشتر في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق
) وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها
 او خذه بالنصف فيها فهو تقيد بخلاف خذه واعمل به فيها
) وللمضارب ان يبيع بنسبة ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار
) وان باع بنقد ثم اخر صرح اجماعا وله ان يأذن لعبد المضاربة
 في التجارة (ولبس له ان يزوج عبدا او امة من مالها ولا يشتري
 به من يعتق على رب المال فان شري كان له لالهها ولا ان يشتري
 من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن
 ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه ولا يضمن بل
 يسعى المعتق في نصيب رب المال (ولو اشترى المضارب بالنصف
 امة بالف وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الفا فادعاه موسرا
 فصارت قيمته الفا ونصفه اسنسعاء رب المال في الف وربعة
 او اعتقه فاذا قبض الالف ضمن المدعي نصف قيمة امة
 * باب المضارب يضارب * فان ضارب المضارب بلا اذن
 فلا ضمان ما لم يعمل الثاني في طاهر الرواية وهو قولهما (وفي رواية
 الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل ايضا ما لم يربح وان كانت
 الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فلرب المال تضمين
 اليهما شاء في المشهور) وقيل على الخلاف في ايداع المودع

مطلب المضارب

وان اذن له بالمضاربة فضارب بالثلث وقد قيل له ما رزق الله
 بيننا نصفان او فلي نصفه او ما فضل فنصفان فنصف الربح لرب
 المال وثلثه للثاني وسدسه للاول وان دفع بالنصف فنصفه لرب
 المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول (وان شرط للثاني الثلثين
 فكما شرط وضمن الاول للثاني سدسا وان قيل له ما رزقك الله
 او ما ربحت بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهم ثلثه وان
 دفع بالنصف فلا لثاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربع (ولو
 شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ولرب المال ثلثا ولنفسه
 ثلثا صح) وتبطل بموت احدهما وبالحاق رب المال مرتدا
 لا يلحق المضارب (ولا ينزل بعزله ما لم يعلم به فان علم والمال
 عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها وان كان نقدا من جنس
 رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنسه فله تبديله بجنسه
 استحسانا (ولو افترقا وفي المال دين على الناس لزمه الاقتضاء
 ان كان ربح والا فلا) ويوكل المالك به وكذا سائر الوكلاء
 والبياع والسمسار يجبران عليه (وما هلك من مال المضاربة
 صرف الى الربح اولا فان زاد على الربح لا يضمن المضارب فان
 اقتسما وفسخت ثم عقدت فهلك المال او بعضه لا يترادان
 الربح وان اقتسما من غير فسح تراداه حتى يتم رأس المال
 فان فضل شيء اقتسما وان لم يف فلا ضمان على المضارب

فصل ولا ينفق المضارب من ماله في مصره او في مصر
 اتخذه دارا ولا في الفاسدة فان سافر فطعامه وشرايه في ماله
 المعروف وكذا كسوته وركوبه شراء واستيجارا وكذا اجرة
 خادمه وفراش ينال عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج
 فيه اليه وضمن ما كان زائدا على العادة (ونفقته في مصره من
 ماله كالدواء ويرد ما بقي من كسوة وغيرها اذا قدم الى رأس المال

مطلب

منه

(وما دون السفر كسوق المصر ان امكنه ان يغدو ويبيت في اهله
والا فكا لسفر) وليس للمستبضع الاتفاق من مالها (ويؤخذ ما
اتفقه المضارب من الربح اولا وما فضل قسم) وان سافر بماله ومال
المضاربة او بمالين لرجلين اتفق بالحصصة (وان باع متاع المضاربة
مرابحة حسب ما اتفق عليه من حمل ونحوه لا نفقة نفسه) ولو
اشترى مضارب بالنصف بالف المضاربة بزاو باعه بالفين واشترى بهما
عبدا فضا عا في يده قبل نقدهما يغرم المضارب ربعيهما والمالك
الباقى وربع العبد للمضارب وباقيه للمضاربة ورأس المال الفان
وخمسة مائة ولا يبيعه مرابحة الا على الفين (فلو بيع باربعة
الاف فحصة المضاربة ثلاثة الاف والربح منها خمسة مائة بينهما
ولو اشترى رب المال عبدا بخمسة مائة وباعه من المضارب بالف لا يبيعه
مرابحة الا على خمسة مائة ولو اشترى مضارب بالنصف بالف
المضاربة عبدا يعدل الفين فقتل رجلا خطاء فربع الفداء عليه
وباقيه على المالك واذا فديا خرج عن المضاربة ويخدم المضارب
يوما والمالك ثلاثة ايام ولو اشترى بالف المضاربة عبدا وهلك الالف
قبل نقده دفع المالك الثمن ثم وثم وجب مادفع رأس المال (ولو كان
مع المضارب الفان فقال دفعت الى الفاء ورحت الفاء وقال المالك بل
دفعت اليك الفين فالقول للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح
فللمالك (ولو قال من معه الف قدر ربح فيها هي مضاربة زيد وقال
زيد بل بضاعة فالقول لزيد وكذا لو قال ذواليد هي قرض وقال
زيد بضاعة او ودیعة او مضاربة) (ولو قال المضارب اطلقت وقال
المالك عينت نوعا فالقول للمضارب ولو ادعى كل نوعا فللمالك
كتاب الودیعة * الايداع تسليط المالك غيره على
حفظ ما له (والودیعة ما يترك عند الامين للحفظ وهي امانة
فلا تضمن بالهلاك والمودع ان يحفظها بنفسه وعياله

مطلب الودیعة

(وله السفر بهما عند عدم النهي والخوف خلافا لهما فيما له حمل
ومؤنة فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق او الغرق
فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى (فان طلبها ربهما فحبسها
وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو مجده اياها وان اقر
بعده بخلاف جحدها عند غيره (وان خلطها بما له بحيث لا يتميز
فان يجنسها ضمن وانقطع حق المالك منها في المايع وغيره
عند الامام وعندهما في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء وكذا
في المايع وغيره عند محمد وعند ابي يوسف يصير الاقل تابعا
للاكثر فيه (وان بغير جنسها كبر بشعير وزيت بشيرج ضمن
وانقطع حق المالك اجماعا وان اختلطت بلا صنعه اشتركا اجماعا
وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها او عبدا
فاستخدمه ضمن فان ازال التعدي زال الضمان بخلاف المستعير
والمستأجر وكذا لو اودعها ثم استردها (وان انفق بعضها فهلك
الباقى ضمن قدر ما انفق فقط وان رد مثله وخلط بالباقي ضمن الجميع
ولو تصرف فيها فربح يتصدق به وعند ابي يوسف يطيب له
(وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما حصته
بغية الآخر خلافا لهما) وان اودع عند اثنين ما يقسم اقتسماه
وحفظ كل حصته فان دفع احدهما الى الآخر ضمن الدافع
للقايض وعندهما لكل حفظ الكل باذن الآخر (وان مما لا يقسم
حفظ احدهما باذن الآخر اجماعا) وان نهى عن دفعها الى
عيا له فدفع الى من له منه بد ضمن وان الى من لا بد له كدفع
الدابة الى عبده وشئ يحفظه النساء الى زوجته لا تضمن وان امر
بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره منها لا يضمن
الا ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار فحفظ
في غيرها ضمن) ولو اودع المودع فهلك ضمن الاول

فقط وعندهما ضمن اياشاء فان ضمن الثاني رجع على الاول لا بالعكس
 واو اودع الغاصب ضمن اياشاء اجماعا (واو اودع عند عبد شئت
 فاتفقه ضمنه بعد عتقه وان عند صبي فاتفقه فلا ضمان اصلا وقال
 ابو يوسف يضمنان للحال) وان دفع العبد الوديعه الى مثله
 فهلكك ضمن الاول بعد العتق وعند ابى يوسف ضمن ايها شئت
 للحال وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني فللحال
 (ومن معه الف فادعى كل اثنين ايداعها عنده ففك كل لهما فهي
 لهما وضمن لهما مثلها) كتاب العارية * هي
 تمليك منفعة بلا بدل ولا تـكون الا فيما ينتفع به مع بقاء
 عينه واعارة المكيل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انتفاء
 يمكن رد العين بعده (ونصح باعرتك ومخزك واطعمتك ارضي
 وحملتك على دابتي واخدمتك عبدي اذا لم يرد بذلك الهبة وداري
 لك سكني او عمري سـكني) وللمعير الرجوع فيها متى شاء واو
 هلكك بلا تعد فلا ضمان (ولا توجر ولا ترهن كـا لوديعه فان
 آجرها فتلفت ضمن ايها شاء فان ضمن الموجر لا يرجع على احد
) وان ضمن المستأجر على الموجر ان لم يعلم انه عارية (وله ان
 يعبر مالا يختلف باختلاف المستعمل كالجل على الدابة لا ما يختلف
 كالركوب ان عين مستعمل وان لم يعين جاز ايضا ما لم يتعين فان تعين
 لا يجوز فلوركب هو لبس له اركاب غيره وان اركب غيره فلبس له ان
 يركب هو) وان قيدت بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف الى
 شهر فقط وان اطلق فيهما فله الانتفاء باي نوع شاء في اي وقت شاء
 (ونصح اعارة الارض للبناء والغرس وله ان يرجع متى شاء ويكلفه
 قلعهما ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبله كـره له
 ذلك وضمن ما نقص بالقلع) وقيل يضمن قيمته ويملكه (والمستعبر
 قلعه بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخبار

مطلب
 كتاب العارية

للمالك (وان اعارها للزوج لا تؤخذ حتى يحصد وقت ام لا)
 (واجرة رد المستعار والمستأجر والوديعة والرهن والمغصوب
 على المستعير والموَجِر والمودع والمرتهن والغاصب) (واذا رد
 المستعير الدابة الى اصطلبل ر بها او العبد او الثوب الى دار
 مالكه برئ بخلاف الغصب والوديعة) (وان رد المستعير
 الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة او مسانهة برئ) (وكذا
 ان ردها مع اجير ر بها او عبده يقوم على الدابة اولا بخلاف
 الاجنبي والاجير مياومة ورد شيء نفيس الى دار مالكه
 ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك لا اعرتني
 خلا فلهما * كتاب الهبة * هي تملك عين بلا عوض
 وتصح بايجاب وقبول وتم بالقبض الكامل (فان قبض في المجلس
 بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن) (وتنعقد بوهبت ونحلت
 واعطيت واطعمتك هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعمرتك
 هذا الشيء وجعلته لك عمري وداري لك هبة تسكنها وبنيتها
 في حلتك على هذه الدابة) (وان قال داري لك هبة سكني اوسكني
 هبة او نحلي سكني اوسكني صدقة او صدقة عارية او عارية هبة
 فعارية) (وتصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة لاما يحتملها فان قسم
 وسلم صح) (ولا تصح هبة دقيق في بر ودهن في سمس وسمن في لبن
 وان طحن واستخرج وسلم) (وهبة لبن في ضرع وصوف على غنم
 ونخل وزرع في ارض وتمر في نخل كهبة المشاع) (وهبة شيء
 هو في يد الموهوب له تتم بلا تجديد قبض) (وهبة الاب لطفله
 تتم بالعقد ان كان الموهوب في يد الاب او يد مودعه الا ان كان
 في يد غاصب او مبتاع يباع فاسدا او متهب والصدقة في ذلك
 كالهبة) (والام كلاب عند غيبته غيبة منقطعة او موته او عدم
 وصيه ان كان الطفل في عيالها) (وكذا كل من يعول الطفل

مطلب الهبة

(وهبة الاجنبي له تتم بقبضه لو عاقلا وبقبض ابيه او جده
او وصي احدهما او امه ان في حجرها او اجنبي يريه او بقبض
زوج الطفلة لها ولو مع حضرة الاب بعد الزفاف لاقبله (وصح
هبة اثنين لواحد دارا لا عكسه خلافا لهما (وصح تصدق
عشرة على فقيرين وهبتها لهما (ولا تصحان لغنيين خلافا لهما
باب الرجوع فيها * صح الرجوع فيها اكلا او بعضا ويكره
ويمنع منه حروف (دمع خزقة) فالدال الزيادة المتصلة كالبناء
والغرس والسمن لا المنفصلة (والميم موت احد العاقلين (والعين
العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا عن هبتك
او بدلا عنها او في مقابلةتها ولو كان من اجنبي فلو لم يصف
فلكل ان يرجع فيما وهب (والخاء الخروج عن ملك الموهوب له
(والزاء الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لالو وهب
ثم ابان (والقاف القرابة فلا رجوع فيما وهب لذي رحم محرم
(والهاء هلاك الموهوب والقول فيه قول الموهوب له وفي عدم
الزيادة قول الواهب (ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجوع
بنصف العوض (وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى
يرد باقيه (وان استحق الكل رجع بالكل فيهما ولو عوض
عن نصفها فله ان يرجع بمالم يعوض ولو خرج نصفها من ملكه
فله ان يرجع بمالم يخرج (ولا يصح الرجوع الا بتراض او حكم
قاض (فلو اعتق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم
نفذ ولو منعه فهلك لا يضمن وهو مع احدهما فسخ من الاصل
لاهبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه (وصح في المشاع
وان تلف الموهوب فاستحق فضمن الموهوب له لا يرجع على
واهبه (والهبة بشرط العوض هبة ابتداء فشرط القبض
في العوضين ومنعها الشيوع في احدهما بيع انتهاء فثبت الشفعة

مطلب الرجوع

مطلب

وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منها * فصل * ومن وهب
 امة الاجلها او على ان يردها عليه او يعتقها او يستولدها صحت
 الهبة و بطل الاستثناء والشرط (وكذا لو وهب دارا على ان يرد
 عليه بعضها او يعوضه شيئا منها ولو دبر الحمل ثم وهبها فالهبة
 باطلة بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها (ومن قال لمديونه اذا جاء غد
 فالدین لك فانت برى منه او ان اديت الى نصفه فالباقي لك
 او فانت برى منه فهو باطل (والعمرى جائزة للمعمر حال حياته
 ولورثته بعده وهي ان يجعل داره له مدة عمره فاذا مات ردت اليه
 (والرقبي باطلة وعند ابى يوسف تصح كالعمرى (وهي ان يقول
 ان مت قبلك فلك وان مت قبلي فلي فان قبضها كانت عارية
 في يده (والصدقة كالهبة لا تصح قبل القبض ولا في مشاع
 بقسم ولا ارجوع فيها ولو لغى ولا في الهبة لفقير (ولو قال
 جميع مالي او ما املكه لفلان فهو هبة (وان قال ما ينسب الى
 او يعرف بي فاقرار * كتاب الاجارة * هي بيع منفعة
 معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثمن صلح اجرة ويفسد
 بالشروط (ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال
 وتفسخ (والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة
 فتصح مدة معلومة اي مدة كانت (وفي الوقف يتبع شرط
 الواقف فان لم يشترط فالفتوى ان لا يزداد في الاراضى على ثلاث
 سنين وفي غيرها على سنة (وتارة تعلم بذلك العمل كصبغ الثوب
 وخطاطته وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة (وتارة
 بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا (والاجرة لا تستحق بالعقد
 بل بالتعجيل او بشرط او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه
 فتجب لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة (وتسقط
 بالغصب بقدر فوت التمكن (ولرب الدار والارض طلب الاجرة

مطلب الاجارة

لكل يوم ولرب الدابة لكل من حلة وللقصار والخياط بعد
 الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستأجر وللخباز بعد اخراج
 الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلا
 ان في بيت المستأجر ولا ضمان وقالوا ان شاء المستأجر ضمنه مثل
 دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر (وللطباخ للوليمة
 بعد الغرق والضارب اللبن بعد اقامته وقالوا بعد تشريحه
) ومن لعمله اثر في العين كصباغ وقصار يقصر بالنشاء والبيض
 فله حبسها للاجر فان حبسها فضاعت فلا ضمان ولا اجر وقالوا
 ان شاء المالك ضمنه مصبوغا وله الاجر او غير مصبوغ ولا اجر
 ومن لا اثر لعمله فيها كالجمال والملاح وغاسل الثوب لبس له حبسها
 بخلاف راد الا بقاء (واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره
 وان قيد بعمله بنفسه فلا) ومن استأجره رجل ليجيء بعباله فوجد
 بعضهم قد مات فاتي بمن بقي فله اجره بحسابه (وان استوجر
 لا يصلح طعام الى زيد فوجده ميتا فرده فلا اجر له) وكذا لو استوجر
 لا يصلح كتاب اليه فرده بموته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك
 فله اجر الذهاب اجماعا * باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز *
 وصح استيجار الدار والحانوت وان لم يذكر ما يعمل فيه
 (وله ان يعمل كل شيء سوى ما يوهن البناء كالحدادة والقضارة
 والطحن واستيجار الارض للزرع ان بين ما يزرع او قال على
 ان يزرع ما شاء وللبناء والغرس واذا انقضت المدة لزمه
 ان يقلعهما ويسلمها فارغة الا ان يغرم الموفر قيمة ذلك مقلوعا
 برضا صاحبه) وان كانت الارض تنقص بقلعه فيدون رضاه
 ايضا او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا
 والرطوبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك واستيجار
 الدابة للركوب والجمال والثوب للباس فان اطلق فله ان يركب

مطلب ما يجوز من
 الاجارة وما لا يجوز

و يلبس من شاء فاذا ركب او لبس هوا او اركب او البس غيره تعين
 فلا يستعمله غيره (وان قيد براكب او لبس فخالف ضمن) وكذا
 كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فتقييده هدر
 (فلو شرط سكنى واحد جاز ان يسكن غيره) وان سمي ما يحمل
 على الدابة نوعا وقدر ا ككر بر فله حمل مثله او اخف كالشعير
 والسهم لانه هو اضر كالمخ (وان سمي قدرا من القطن فلبس له
 ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على ما سمي فعطبت ضمن
 قدر الزيادة ان كانت تطبق ما حملها والا فكل القيمة (وفي الاردا ف
 يضمن النصف ولا عبرة بالثقل وان كبجها او ضرب بها فعطبت
 ضمن خلافا لهما فيما هو معتاد) وان تجاوز بها مكانا سماه ضمن
 ولا يبرأ بردها الى ما سماه (وان استأجرها ذهابا وايابا في الاصح
) وان تزع سرج الحمار واسرجه بما يسرج به مثله لا يضمن
 وان اسرجه او او كفه بما لا يسرج او لا يو كفه به مثله ضمن (وكذا
 ان او كفه بما يو كفه به مثله وقال يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج
 فقط) وان سلك الجمال طريقا غير ما عينه المالك مما يسلكه
 الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان وان تفاوت او كان
 لا يسلكه الناس او حمله في البحر فلف ضمن وان بلغ فله الاجر
 (وان عين زرع بر فزرع رطبة ضمن ما نقصت الارض ولا اجر
 عليه) وان امر بخياطة الثوب فقصا فخطاه قباء خير المالك
 بين تضمينه قيمته وبين اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يزداد على ما سمي
 (وكذا لو امر بقبواء فخطاه سراويل في الاصح وقيل يضمنه
 هنا بلا خيار * باب الاجارة الفاسدة * يجب فيها اجر
 المثل لا يزداد على المسمى (ومن استأجر دارا كل شهر بكذا صح العقد
 في شهر فقط الا ان يسمى جملة الشهور وكل شهر سكن منه
 ساعة صح وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه في الليلة

مطالب
 الاجارة الفاسدة

الاولى ويومها (وان استأجرها سنة بكذا صح وان لم يبين
 قسط كل شهر) وابتداء المدة ما سمي والا فوقت العقد فان كان
 حين يهل تعتبر بالاهلة والا فبالايام (وعند محمد الاول بالايام
 والباقي بالاهلة) وابو يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى
 وكذا العدة (ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام لا اخذ اجرة عصب
 التيس) ولا على الطاعات كالاذان والحج والامامة وتعليم القرآن
 والفقه (او المعاصي كالغناء والنوح والملاهي) (ويفتى اليوم بالجواز
 على الامامة وتعليم القرآن والفقه) (ويجبر المستأجر على دفع ما
 سمي ويحبس به وعلى دفع الخلوة المرسومة) (ولا تصح اجارة المشاع
 الا من الشريك وعندهما تصح مطلقا) (وان آجر دارا من رجلين
 صح اتفاقا) (ويجوز استيجار الظئر باجر معلوم وكذا بطعامها
 وكسوتها خلافا لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصلاح
 طعامه ودهنه لا ثمن شيء منها بل هو اجرها على من نفقته
 عليه فان ارضعته في المدة بلبن شاة او غدته بطعام فلا اجر لها
) (ولزوجها وطؤها لا في بيت المستأجر) (وله فسخها ان لم يكن
 برضاها ان كان نكاحه ظاهرا لا ان اقرت به) (ولا هل الطفل
 فسخها ان مرضت او حبلت) (وفسد استيجار حائك لينسج له
 غزلا بنصفه او حمار ليحمل عليه طعاما بغير منه او ثور ليطحن له
 برا بغير من دقيقه) (ويجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى
) (وان استأجره ليخبر له اليوم فقيرا ب درهم فسد خلافا لهما
 ولو قال في اليوم صح اتفاقا) (وان استأجر ارضا على ان يكرها
 ويزرعها او يسقيها ويزرعها صح وعلى ان يثنيها او يكرى نهرها
 او يسرقنها لا يصح) (وكذا الاستيجار للزراعة بزراعة
 وللركوب بركوب وللسكنى بسكنى ولللبس بلبس) (واستأجر
 شريكه او حماره لحمل طعام هو لهما لا يلزم الاجر كراهن استأجر

مطلب اجير المشترك

الرهن من المرتهن (وان استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها ولم يبين ما يزرعها لا يصح لم يعمهم فان زرعها ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى) (وان استأجر حجارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد فنفق لا يضمن فان بلغ مكة فله المسمى) (وان اختصما قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة للفساد) * فصل * الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه به يفتى (وعندهما يضمن ان امكن التحرز منه كالغصب والسرقه بخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق الغالب والعدو المسكار) (ويضمن ما اتلف بعمله اتفاقا كتخريق الثوب من دقه وزليق الجمال وانقطاع الحبل الذي يشد به المكارى وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن به الا دمي ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن فساد ولا بزاغ لم يجاوز المعتاد) (ولو انكسر دن في طريق الفرات فلمالك ان يضمنه قيمته في مكان حله ولا اجر او في مكان كسره وله الاجر بحسابه) (والاجير الخاص من يعمل لواحد ويسمى اجير واحد ويستحق الاجر بتسليم نفسه مدته) (ممن استوجر للخدمة سنة او رعى الغنم ولا يضمن ما اتلف في يده او بعمله) (وصح ترديد الاجير بين تفعين مختلفين وايهما وجد لزم ما سمي له نحو ان خطته فارسيا فبدرهم او روميا فبدرهمين وان صبغته بعصفر فبدرهم او بزعفران فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه فبدرهمين وان ركبها الى الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهمين) (وكذا لو رد بين ثلاثة لا بين اربعة) (ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه فخاطه اليوم فله الدرهم وان خاطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف درهم وقال الشرطان جائزان) (ولو قال ان سكت هذا الخانوت

عطارا فبدرهم اوحدادا فبدرهمين جاز خلافا لهما (وكذا
 انخلاف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم
 وان جاوزتها الى القادسية فبدرهمين) او قال ان حملت عليها
 الى الحيرة كر شعير فبدرهم وان حملت كر بر فبدرهمين (ولا يسافر
 بعبد استأجره للخدمة بلا اشتراطه ولو استأجر عبدا محجورا فعمل
 واخذ الاجر لا يسترده منه) ولو آجر العبد المغصوب نفسه فاكل
 غاصبه اجره لا يضمن خلافا لهما وما وجدته سيده اخذه وقبض
 العبد اجره صحيح (ولو آجر عبده هذين الشهرين شهرا باربعة
 وشهرا بخمسة صح الاول باربعة) ولو استأجر عبدا قابض
 او مرض فادعى وجوده اول المدة والمولى وجوده قبيل الاخبار
 بساعة حكم الحال فان كان حاضرا وصححما صدق المولى والا
 فالمستأجر وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرحي وجريانه
 (ولو قال رب الثوب امرتك او تصبغه اجر فصبغته اصفر وقال
 الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب) وكذا الاختلاف
 في القميص والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول
 ولا اجر او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى
 (وان قال رب الثوب عملت لي بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول
 رب الثوب) وعند ابى يوسف للصانع ان كان حريفا وعند محمد
 للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر **باب فسخ الاجارة**
 ففسخ بعيب فوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض
 او الرحي او اخل به كرض العبد ودبر الدابة فلو انتفع به معيبا
 او ازال الموجد عيبه سقط خياره وفسخ بالعذر وهو العجز
 عن المضي على موجب العقد الا يتحمل ضرر غير مستحق به
 (كقلع سن سكن وجعه بعد ما استوجره) (طبخ لوليمة ماتت
 عروسها بعد الاستيجار للطبخ لهما لو اختلفت) (وكذا

مطلب
فسخ الاجارة

لو استأجر دكانا ليتجر فذهب له ماله (او آجر شيئا فلزمه دين
لا يجد قضاءه الا من ثمن ما اجره ولو باقراره) (او استأجر عبدا
للخدمة في المصر او مطلقا فساقر) (او اكثرى دابة للسفر ثم بداله
منه ولو بد المكارى منه فلبس بعذر) (ولو مرض فهو عذر في رواية
الكرخي دون رواية الاصل) (ولو استأجر خياط ليعمل لنفسه عبدا
يخيط له فافلس فهو عذر بخلاف خياط يخيط بالاجر وبخلاف ترك
الخياطة ليعمل في الصرف وبخلاف بيع ما اجره) (ولو استأجر
دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر **وكذا** لو استأجر
عقارا ثم اراد السفر) (وتنفسخ بموت احد العاقدين عقدها
لنفسه فان عقدها لغيره فلا كالوكيل والوصى ومتولى الوقف
* مسائل مشورة * (ولو احرق حصايد ارض مستأجرة
او مستعارة فاحرق شيء في ارض غيره لا يضمن ان كانت الرمح هادئة
وان مضطربة ضمن) (ولو اقعد خياط او صباغ في حانوته من
يطرح عليه العمل بالنصف صح) **وكذا** لو استأجر رجلا
يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة وله المحمل المعتاد وان شاهد
الجمال المحمل فهو اجود) (وان استأجره لحمل زاد فاكل منه فله
رد عوضه) (ولو قال لغاصب داره فرغها والا فآجرها كل شهر
وكذا فلم يفرغ فعليه المسمى فان جمعد الغاصب ملكه او لم
يجعد لكن قال لا اريدها بالاجر فلا وان برهن على ملكه بعد
جمعه) (ومن اجر ما استأجره باكثر يتصدق بالفضل) (وتصح
الاجارة مضافة) (وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق
والعتق والوقف لا البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة
والهبة والنسكاح والرجعة والصلح عن مال وبراء الدين
* كتاب المكاتب * الكتابة تحرير المملوك يدا في الحال

مطلب
مسائل مشورة

مطلب المكاتب

ورقبة في المال من كاتب مملوكه ولو صغيرا يعقل بمال حال
او مؤجل او منجم فقبل صح (وكذا لو قال جعلت عليك الفاء تؤديه
نحو ما اولها كذا وآخرها كذا فاذا ادبته فانت حر وان عجزت
فقبل) ولو قال اذا ادبت الى الفاء كل شهر مائة فانت حر
فهو وتعليق وقيل مكانية واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون
ملكه فان اتلف عاله ضمنه (وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها
او على ولدها) وان كاتبه على قيمته فسدت فان اداها عتق
وكذا تفسد لو كاتبه على عين لغيره تتعين بالتعيين او على مائة
ويرد عايه عبدا غير معين) وعند ابى يوسف يجوز وتقسم المائة
على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فبسط قسط العبد والباقي
بدل الكتابة (وان كاتب المسلم بخمر او خنزير فسد فان اداها
عتق ولزمه قيمة نفسه) والكتابة على ميتة او دم باطلة فلا يعتق باداء
المسمى ونجس القيمة في الفاسدة ولا ينقص عن المسمى ويزاد عليه
(وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته
(وصح كتابة كافر عبده الكافر بخمر مقدر وادى اسلم فلا سيد قيمتها
وعتق باداء عينها) **باب تصرف المكاتب** * له ان
يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه ويزوج امته ويكاتب
عبده فان ادى بعد عتق الاول فولأؤه له وان قبله فلا سيد ولبس له
ان يتزوج بلا اذن ولا يهب ولو يعوض ولا يتصدق الا بيسير (ولا
يكفل ولا يقرض ولا يعتق ولو بمال) ولا يزوج عبده
ولا يبيعه من نفسه (والاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب
(ولا يملك المأذون شيئا من ذلك) وعند ابى يوسف له تزويج
امته وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك (وان اشترى
المكاتب قريبا ولا دخل في كتابته) ولو اشترى ذا رحم
محرم غير الوالد لا يدخل خلافا لهما (وان اشترى ام ولده

مطلب
تصرف المكاتب

مع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا تباع الام وان لم يكن معها
 جاز بيعها خلافا لهما وولده من امته يدخل في كتابته وكسبه له
 (ولو زوج امته من عبده ثم كاتبهما فولدت يدخل الولد في كتابة
 الام وكسبه لها) ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعمت انها حرة
 فولدت فاستحققت فولدها عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته
 بعد عتقه (وان وطئ المكاتب امه يملك بغير اذن سيده فاستحققت
 اخذ منه عقرها في الحال) وكذا ان شراها فاسدا فوطئها فردت
 (وان وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله المأذون
 في التجارة) **فصل** واذا ولدت المكاتب من مولاهما
 مضت على الكتابة او عجزت نفسها وهي ام ولده واذا مضت
 على الكتابة اخذت منه عقرها وان مات المولى عتقت وسقط
 عنها البذل (وان ماتت وتركت ما لا ادبت منه كتابتها
 وما بقي ميراث لابنها) ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا دعوة
 بل هو مثلها في الحكم (وان كاتب مدبره او ام ولده صح فان مات
 عتقت مجانا) والمدبر يسعى في بدل كتابته او ثلثي قيمته
 ان كان معسرا (وعند ابي يوسف يسعى في الاقل من البذل او من
 ثلثي قيمته) وعند محمد يسعى في الاقل من ثلثي البذل او من
 ثلثي القيمة (وان دبر مكاتبه صح ومضى عليها او عجز نفسه
 وصار مدبرا فان مضى عليها فمات سيده معسرا يسعى في ثلثي
 البذل او ثلثي قيمته) وعندهما يسعى في الاقل من ثلثي كل منهما
 (وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة) (وان كوتب
 على الف مؤجل فصالح على نصفه حالا صح) (وان مات
 من يرض كاتب عبدا قيمته الف على القين الى سنة ولا مال له
 غيره ولم يجز الورثة ادى العبد ثلثي البذل حالا والباقي الى اجله
 اورد رقيقا) وعند محمد يؤدى ثلثي قيمته للحال والباقي

مطلب

الى اجله او يرد رقيقا (وان كاتبه على الف وقيمته الفان ولم يجزوا
ادى ثلثي القيمة للحال اورد الى الرق اتفاقا ومثلها البيع (وان كاتب
حر عن عبد بالف وادى عنه عتق ولا يرجع به عليه وان قبل العبد
فهو مكاتب (وان كاتب عبدا عن نفسه وعن اخر غائب فقبل
صح وقبول الغائب ورده لغو ويؤخذ الحاضر بكل البدل
ولا يؤخذ الغائب بشيء وايهما ادى اجبر المولى على القبول
وعتقا ولا يرجع احدهما على الآخر (وكذا لو كاتبهما معا
ولا يعتق احدهما باداء حصته بخلاف ما لو كانا لثنين (ولو عجز
احدهما ثم ادى الآخر الكل عتقا (وان كاتبت امه عنها وعن صغيرين
لها جازواى ادى اجبر المولى على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره
* باب كتابة العبد المشترك * ولو اذن احد شرى يكين في عبد
للآخر ان يكاتب حصته منه بالف ويقبض البدل ففعل وقبض
البعض فعجز المكاتب فالمقبوض للقباض خاصة وقال بينهما (امه
لرجلين كاتباها فانت بولد فادعاه احدهما ثم اتت باخر فادعاه
الاخر فعجزت فهي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف
عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه وايهما
دفع العقر اليها قبل العجز جاز (وعندهما لا يثبت نسب الولد
من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كامه ويضمن تمام العقر ويضمن
الاول نصف قيمتها مكتوبة عند ابى يوسف (والاقل منه
ومن نصف باقى من البدل عند محمد (ولو لم يطل الثاني بل دبرها
فعجزت بطل التدبير وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف
قيمتها ونصف عقرها (ولو اعتقها احدهما موسرا فعجزت
ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لهما وان
لم تعجز فلا ضمان (وعندهما يضمن الموسر وتجب السعاية في المعسر
(ولو دبر احد الشرى يكين ثم اعتق الآخر موسرا ضمنه المدبر

مطلب كتابة العبد
المشترك

مطلب
العجز والموت

او اسنسى العبد او اعتقه (وان عكسا فالمدبر يعتق او يسنسى
(وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او معسرا وعتق
الاخر لغو) (وان اعتق الاول ضمن لو موسرا او اسنسى العبد
لو معسرا وتدبير الاخر لغو) * باب العجز والموت * اذا
عجز المكاتب عن نجم فان رجليه حصول مال لا يعجل الحاكم بتعجيله
ويمهل يومين او ثلثة والا يعجزه وفسخ الكتابة ان طلب سيده
او يعجزه سيده برضاه (وعند ابى يوسف لا يعجزه مالم يتوال عليه
نجمان) (واذا عجز عادت احكام رقه وما في يده لمولاه ويحل له
ولو اوصله من صدقة (وان مات عن وفاء لا تفسخ ويؤدى بدلها
من ماله ويحكم بعتقه في آخر جزء من حياته ويورث ما بقى من ماله
ويعتق اولاده الذين شراهم) (او ولدوا في كتابته او كوتبوا معه
تبعاً او قصداً) (وان لم يترك وفاء وله ولد ولد في كتابته سعى على نجومه
فاذا ادى حكم بعتقه وعتق ابيه قبل موته (والولد المشري اما
ان يؤدى حالا او يرد في الرق وعندهما هو كالاول) (وان مات المكاتب
وترك ولدا من حرة ودينا على الناس فيه وفاء فجنى الولد فقضى
القاضي بارش الجناية على عاقلة الام لا يكون قضاء بعجز المكاتب
(وان اختصم موالى الام والاب في ولائه فقضى به لموالى الام فهو
قضاء بعجزه) (ولو جنى عبد فكتابته سيده جاهلاً بجنائته فعجز
دفع او فدى) (وكذا لو جنى المكاتب فعجز قبل القضاء به ولو بعد
ما قضى عليه به فهو دين يباع فيه) (ولا تفسخ الكتابة بموت
السيد ويؤدى البذل الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم
لا ينفذ وان اعتقوه كلهم عتق مجانا) * كتاب الولاء *
الولاء لمن اعتق ولو بتدبير او اسبيلاد او كتابة او وصية او ملك
قريب ولغى شرطه لغيره او سائبة (ومن اعتق حاملاً من زوج
قن فولدت لاقل من نصف سنة فولاء الولد له لا ينتقل عنه ابداً

مطلب الولاء

وكذا لو ولدت توأمين احدهما لا قل من نصفها وان ولدت
لاكثر من ذلك فولاؤه له ايضا لكن ان اعتق الاب جره الى مواليد
ولا يرجع الاولون عليهم لما عقلوا عنه قبل الجر (ولو تزوج عجمي
له مولى موالاة او لامعتقة فولدت فولاه الولد لمواليها) وعند ابى
يوسف حكمه حكمه ابيه والمعتق مقدم على ذوى الارحام مؤخر
عن العصبه النسبية (فان مات السيد ثم المعتق فارثه لا قرب عصبه
سيده فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا) وعند ابى يوسف لا يبد
السدس والباقي للابن وعند استواء القرب تستوى القسمة (وابس
للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتقن او كاتبن او كاتبن
من كاتبن الحديث * فصل * ولواء الموالاة وسببه العقد
فلو اسلم عجمي على يد رجل ووالاه على ان يرثه ويعقل عنه
او والى غير من اسلم على يده صح ان لم يكن معتقا (وعقله عليه
وارثه له ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام ومالم يعقل
عنه فله ان يفسخه قولا بحضوره وفعلا مع غيبته بان يتقل عنه
الى غيره) وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده
(والا على ايضا ان يبرأ عن ولائه بمحضره) (ولو اسلمت امرأة
ووالت او اقرت بالولاء فولدت مجهول النسب او كان معها ولد
صغير كذلك تبعها فيه خلافا لهما * كتاب الاكراه * هو
فعل يوقعه الانسان بغيره يفوت به رضاه او يفسد اختياره مع
بقاء اهليته) وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا
كان اولسا وخوف المكره وقوع ذلك وكونه ممتعا قبله عن فعل
ما اكره عليه لحقه او لحق آخر او لحق الشرع وكون المكره به
متلفا نفسا او عضوا او موجبا نكاحا بعدم الرضاء (فلو اكره على
بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد
خير بين الفسخ والامضاء ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه

مطلب

مطلب الاكراه

(فلو اعتق صح اعتاقه ولزمه قيمته وقبض الثمن او بتسليم المبيع طوعا اجازة لافعلها كرها ولادفع الهبة طوعا بعد ما اكره عليها) (وان هلك المبيع في يد مشتر غير مكره لزمه قيمته وللبيع تضمين اى شاء من المكره والمشتري) (فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري بعد ما تداولته البياعات نفذ كل شراء وقع بعد شرائه لاما وقع قبله) (وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ لوباقيها) (وضرب سوط وحبس يوم لبس باكره الا فمين يستضربه لكونه ذا منصب) (وان اكره على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب او حبس او قيد لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو حل وبأثم بصبره على التلف ان علم الا باحة كما في الخمصة) (وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع عضو رخص له اظهارة وقلبه مطمئن بالايمان ويوجر بالصبر على التلف ولا رخصة بغيرهما) (وان اكره على اتلاف مال مسلم باحدهما رخص له والضمان على المكره او على قتله او قطع عضوه لا يرخص فان فعل فالقصاص على المكره فقط) (وعند ابي يوسف لا قصاص على احد) (ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل فديته على عاقلة المكره) (وعند ابي يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص) (ولو اكره يقتل على ترد او اقتحام نار او ماء و كل مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر) (وقالا يلزمه الصبر) (ولو وقعت نار في سفينة ان صبرا حترق وان التى نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات) (وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيل بهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره) (وكذا نصف المهر لو كان الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده) (وصح يمين المكره ونذره وظهاره ولا يرجع

مطلب الحجر

بمأم غرم بمسبب ذلك ورجعته وايلأؤه وفيؤه فيه واسلامه لكن
لاقتل فيه لو ارتد (ولا يصح ابرأؤه ولا رده فلا تبين ابها امرأته
فان ادعت تحقق ماظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق
(ولو اكره على الزنا ففعل حد مالم يكرهه سلطان وعندهما لاحد
عليه وبه يفتى * كتاب الحجر * هو منع نفاذ تصرف قولي
واسبابه الصغر والجنون والرق (فلا يصح تصرف صبي او عبد
بلا اذن ولي اوسيد (ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد
منهم وهو يعقله فواليه مخير بين ان يجيزه او يفسخه ومن اتلف
منهم شيئا فعليه ضمانه (ولا يصح طلاق الصبي او المجنون
ولا عتاقهما ولا اقرارهما (وصح طلاق العبد واقاراره في حق
نفسه لا في حق سيده فلو اقر بمال لزمه بعد عتقه وان يحد وقود
لزمه في الحال (ولا يحجر على السفية وان كان مبذرا (ومن بلغ
غير رشيد لا يسلم اليه ماله مالم يبلغ سنه خمس وعشرين (فاذا
بلغها دفع اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ
(وعندهما يحجر على السفية ولا يدفع اليه ماله مالم يونس رشده
(ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجازة
الحاكم (وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته (وان دبر صح فان
مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا (ويصح تزوجه بمهر المثل
وان سمى اكثر بطلت الزيادة (وتخرج زكوة مال السفية وينفق
منه عليه وعلى من تلزمه نفقته (ويدفع القاضى قدر الزكوة اليه
ليؤدى بنفسه ويوكل عليه امينا الى ان يؤديها فان اراد حجة
الاسلام لا يمنع منها (ولا من عمرة واحدة وتدفع نفقته الى ثقة
ينفق عليه في الطريق لا اليه وتصح منه الوصية في القرب وابواب
الخير من الثلث (ويحجر على المفتى المساجن والطبيب الجاهل
والكمارى المفلس اتفاقا (ولا يحجر على فاسق ومغفل

إذا كان مصلحا لماله ولا على مديون (ولا يبيع القاضى ماله فيه بل
 بحبسه أبدا حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله من جنس دينه اداه
 الحاكم منه) و يبيع احد النقيدين بالآخر استحسانا وعندهما يحجر
 عليه ان طلب غرماؤه ويمنع من التصرف والاقرار (و يبيع الحاكم
 ماله ان امتنع ويقسمه بين غرمائه بالخصص وان اقر حال حجره
 لزمه بعد قضاء ديونه لافي الحال) وينفق من مال المفلس
 عليه وعلى من تلزمه نفقته والفتوى على قواهما في بيع ماله لامتناعه
 (وتباع النقود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ثياب
 بدنه وقيل دستان) ومن افلس وعنده متاع رجل شراره منه
 قرب المتاع اسوة الغرماء فيه * فصل * يحكم ببلوغ
 الغلام بالاحتلام والانزال والاحبال (و يبلوغ الجارية بالحيض
 او الاحتلام او الحبل فان لم يوجد شئ من ذلك فاذا تم له ثمانية
 عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما اذا تم خمس عشرة سنة
 فيهما وهو رواية عن الامام وبه يفتى (وادنى مدته له ثمانية عشرة سنة
) ولها تسع سنين واذا راهقا وقال بلغنا صدقا وكانا كالبالغ حكما
 * كتاب المأذون * الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم تصرف
 العبد باهليته فلا تلزمه سيده عهده ولا يتوقف (فلو اذن له يوما
 فهو مأذون دائما الى ان يحجر عليه ولا يتخصص) فاذا اذن
 في نوع من التجارة كان مأذونا في سائر الانواع ويثبت صريحها
 ودلالة بان يرى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع
 للمولى او لغيره باعره او بغيره صحيحا او فاسدا (وللمأذون اذنا
 عاما لا بشراء شئ بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع
 او يشتري ويؤكل كل بهما ويسلم ويقبل السلم ويرهن ويرتهن
 ويزارع ويشترى بذرا يزرعه ويشترك عنانا ويستأجر ويوثر
 ولو نفسه ويضارب ويدفع المال مضاربة ويضع ويعير ويقر

مطلب

مطلب المأذون

بدین وودبعة و غصب (ولوباع او اشتری بغبن فاحش جاز
 خلافا لهما ولوحابی فی مرض موته صح من جمیع المال ان لم یکن
 علیه دین وان كان من جمیع ما بقى وان لم یبق ادى المشتري
 جمیع الحسابات او رد المبیع وله ان یضیف معاملة ویحط من
 الثمن بعیب ویأذن لرفیقہ فی التجارة لا ان یتزوج او یزوج
 عبده (وکذا امته خلافا لابى یوسف ولا ان یکتب او یعق
 ولو بمال او یقرض او یهب ولو بعوض او یهدى الا البسیر
 من الطعام والمحجور لا یهدى البسیر ایضا) وعن ابی یوسف
 اذا دفع المولى الى المحجور قوت یومه فدعا بعض رفقاءه للاکل
 معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع الیه قوت شهر (قالوا ولا بأس
 للمرأة ان تتصدق من یت زوجها بالبسیر کالرغیف ونحوه
) وما لزم المأذون من الدین بسبب تجارة او ما فی معناها کبیع
 وشراء او اجارة واستیجار وغصب و بحد امانة وعقراة شراها
 فوطئها فاستحققت یتعلق برقبته فیباع ان لم یفده المولى ویقسم
 ثمنه وما فی یده من کسبه بالخصص سواء کسبه قبل الدین
 او بعده او اتهم به وما بقى علیه یطالب به بعد عتقه وما اخذه
 سیده منه قبل الدین لا یسرد وله اخذ غلة مثله مع وجود
 الدین والزائد علیها للغرماء (ینحجر المأذون ان ابق او مات
 سیده او جن مطبقا او لحق بدار الحرب مرتدا او حجر علیه وعلم به
 اکثر اهل سوقه) والامة ان استولدها لا ان دبرها ویضمن
 القيمة للغريم فیهما واقرارہ بعد الحجر بدین او بان ما فی یده امانة
 او غصب صحیح خلافا لهما (وان استغرق دینه رقبته وما فی یده
 لا یملاک سیده ما فی یده) فلو اعتق عبدا من ما فی یده لا یصح
 وعندهما یملاک فیصح عتقه وان لم یستغرق صح اتفقا و یصح
 بعه من سیده بمثل القيمة لا باقل و یبع سیده منه بمثلها لا باکثر

ملتقى الأبحر [Multaqá al-abḥur]. N. p., [1848]. Early Arabic Printed Books-BL: Religion and Law, <http://tinyurl.gale.com/tinyurl/CzdxWX>. Accessed 19 Sept. 2020.

Shelfmark Number: 14528.a.5

Source Library: British Library, London

Copyright Statement: From the collections of: The British Library Board. All Rights Reserved.